

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية
من اعداد الطالبتين:
- عطية منار
- وافي منار
بعنوان:

دراسة مقارنة للأداء المالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة
دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 2017-2019

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ مساعد أ	أ. بوبكر ملياني
مشرفا	أستاذ محاضر أ	د. زوبير العمراوي
مناقشا	أستاذ محاضر أ	أ. أحمد بونقيب

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

اهداء

من قال أنا لها "نالها"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون،
لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات،
لكني فعلتها ونلتها.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضلها ها أنا اليوم أنظر إلى حلما طال انتظاره وقد
أصبح واقعا أفخر به.

إلى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله، داعمتي الأولى والأبدية "أمي" شفاها الله
أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود، ممتة لأن الله اصطفاك لي
من البشر أما يا خير سند وعوض.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي العزيز رحمه الله.
إلى من قيل فيهم:

{ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ } سورة القصص : 35

إلى من مد يده دون كلل ولا ملل وقت ضعفي
"أخي" أدامك الله ضلعا ثابتا لي.

إلى من آمنت بقدراتي وأمان أيامي إلى أطيّب روح.
"أختي سميرة" شفاها الله.

إلى صديقة روعي "أمينة".

إلى من تذكرني بقوتي ووقفت خلفي من بعيد أو قريب.

عطية منار

اهداء

قال الله تعالى: (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) سورة الضحى: 11.

الحمد لله الذي لا يضيع تعباً، الحمد لله الذي يعطي كرماً، الحمد

لله الذي أكرمني نجاحاً ووفقني في دراستي.

استدلّالاً بقوله تعالى (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ

فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ) سورة لقمان: 14.

أهدي نجاحي هذا لغالية أنجبتني

وسهرت على تربيّتي وراحتي وكانت أهم أسباب وصولي لهذه المكانة الثمينة

أقدّم نجاحي هذا لمنبع الحب والحنان ولمصدر سعادتي المطلقة

والدتي المذهلة التي أخذت من اسمها صفتها في حياتي.

إلى أبي العزيز الذي كان سندي وإلى جانبي ليدعمني ويوفّر لي خطوات نجاحي بتعبه

الجاد منذ ولادتي إلى غاية تخرجي هذا.

إلى أختاي الجميلتين رحاب ورماس، والمتسببتين في ضحكي ومتعتي وقت تعبي،

وأكثر شخصيتين سؤالاً عني في كل مراحل تحقيق حلمي رغم صغر سنهما.

إلى كل أقاربي وأحبائي من قريبٍ أو بعيد.

وافي مننار

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ" سورة المجادلة: 11
نحمد الله ونشكره على نعمه وحسن عونه، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء
والمرسلين عليه صلوات ربي وسلامه.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المحترم "د. العمراوي زوبير" على قبوله
الإشراف على هذا العمل ومتابعته وتصحيحه في جميع مراحل إنجازه والذي
لم يبخل علينا بالنصائح والإرشادات، نسأل الله أن يجعل ما قدّمه في ميزان
حسناته ويجازيه عنه خير الجزاء.

كما نتقدم بالشكر أيضا إلى جميع أساتذة وعمال

جامعة "محمد البشير الإبراهيمي" ببرج بوعريريج.

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا على ظهور هذا العمل بنصيحة أو بكلمة

طيبة

إلى كل هؤلاء نقدم جزيل شكرنا وعظيم امتناننا.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض العلاقة بين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وطبيعتها، وتحديد الفروق في الأداء المالي بين المؤسسات العامة والخاصة. تمثلت الدراسة في مقارنة أداء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، إحداهما ذات طابع عام والأخرى ذات طابع خاص، خلال الفترة من 2017 إلى 2019 باستخدام أساليب إحصائية لتقييم الأداء. أظهرت نتائج الدراسة عند المقارنة بين أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية والخاصة بأنه يظهر ضعف في المؤسسة العمومية الاقتصادية في نسب النشاط والملاءة المالية بينما تبين نسب السيولة والإنتاجية بأنها أحسن كفاءة وفعالية في أداءها المالي من المؤسسات الخاصة.

الكلمات المفتاحية: ملكية عمومية، ملكية خاصة، مؤسسات اقتصادية، أداء مالي، تقييم الأداء المالي.

Abstract

This study aimed to review the relationship between the financial performance of economic corporations and their nature and to identify differences in financial performance between public and private corporations. The study involved comparing the performance of a group of economic corporations in Algeria, both public and private, during the period from 2017 to 2019 using statistical methods to evaluate performance. The results of the study showed that public economic corporations appear weak in their activity and solvency ratios, while their liquidity and productivity ratios indicate that they are more efficient and effective in their financial performance compared to private corporations.

Keywords: Public Ownership, Private Ownership, Economic Corporations, Financial Performance, Financial Performance Evaluation.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
ا	ملخص الدراسة
II-II	قائمة المحتويات
II	قائمة الجداول
II	قائمة الأشكال
II	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
49-7	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي
07	تمهيد
42-8	المبحث الأول: عموميات حول طبيعة الملكية، المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي
21-8	المطلب الأول: أساسيات حول طبيعة الملكية
9-8	الفرع الأول: تعريف الملكية
13-9	الفرع الثاني: نظريات الملكية
18-13	الفرع الثالث: المؤسسات الاقتصادية حسب الملكية العمومية
21-19	الفرع الرابع: المؤسسات الاقتصادية حسب الملكية الخاصة والمختلطة
43-21	المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي ومؤشرات تقييمه
24-21	الفرع الأول: تعريف الأداء والأداء المالي
28-25	الفرع الثاني: خصائص الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
29-28	الفرع الثالث: أهمية وأهداف الأداء المالي
42-29	الفرع الرابع: مفهوم تقييم الأداء المالي ومؤشراته
49-43	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
45-43	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

48-46	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
49	خلاصة الفصل الأول
87-51	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
51	تمهيد
56-52	المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة
55-52	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة
53-52	الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة
55-53	الفرع الثاني: تحديد المتغيرات وقياسها
55	الفرع الثالث: مصادر جمع المعلومات
56-55	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
55	الفرع الأول: أداة جمع البيانات
56	الفرع الثاني: البرامج والاختبارات الإحصائية المستخدمة
86-57	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج
83-57	المطلب الأول: عرض النتائج
67-57	الفرع الأول: الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة
83-68	الفرع الثاني: اختبار الدراسة
86-84	المطلب الثاني: مناقشة النتائج
85-84	الفرع الأول: تلخيص النتائج الرئيسية للدراسة
86-85	الفرع الثاني: مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة
87	خلاصة الفصل الثاني
91-89	الخاتمة
99-93	قائمة المراجع
124-101	الملاحق
127-126	فهرس المحتويات
128	ملخص

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات حسب الحقوق الملكية	10
02	المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة باللغة العربية	45
03	مقارنة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية مع الدراسات الحالية	48
04	التعريف بالمؤسسات محل الدراسة	53-52
05	الإحصائيات الوصفية لنسب السيولة والملاءة المالية	57
04	الإحصائيات الوصفية لنسب الربحية	60
05	الإحصائيات الوصفية لنسب النشاط	63-62
06	الإحصائيات الوصفية لنسب المردودية والإنتاجية	66
07	اختبار (Levine) لاختبار تجانس البيانات في نسب السيولة العامة	73
08	اختبار مان ويتي لاختبار الفروق في نسب السيولة	72
09	اختبار مان ويتي لاختبار الفروق في نسب الربحية	73
10	اختبار مان ويتي لاختبار الفروق في نسب الربحية	76
11	اختبار مان ويتي لاختبار الفروق في نسب النشاط	78
12	اختبار مان ويتي لاختبار الفروق في نسب المردودية	81
13	اختبار مان ويتي لاختبار الفروق في نسب إنتاجية العمل	83
14	تلخيص نتائج الدراسة	84

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
59	الأعمدة البيانية لمتوسط نسب السيولة	01
60	الأعمدة البيانية لمتوسط نسب المديونية	02
62	الأعمدة البيانية لمتوسط نسب الربحية	03
65	الأعمدة البيانية لمتوسط نسب النشاط (المعدلات)	04
65	الأعمدة البيانية لمتوسط نسب النشاط (فترات)	05
68	الأعمدة البيانية لمتوسط نسب المردودية	06
68	الأعمدة البيانية لمتوسط نسب الإنتاجية	07
71-70	المدرج التكراري لنسبة السيولة	08

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
101	اختبار Levin	01
104-101	اختبار مان ويتني	02
124-104	الاحصائيات الاحصائية	03

مقدمة

تلعب المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة دورا محوريا في تنمية وتطور العديد من الاقتصاديات، فهي تمثل أداة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك من خلال مساهمتها في الإنتاج وتوفير السلع والخدمات عن طريق تنفيذ استراتيجيات الدولة المتبوعة بالتمويل اللازم لها، كما أنها توفر فرص عمل وتقلل من البطالة.

تعد المؤسسات العمومية والخاصة جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، حيث تلعب كل منهما دورا مميزا في تعزيز النمو الاقتصادي وتقديم الخدمات الأساسية. تتميز المؤسسات العامة بكونها مملوكة ومدارة من قبل الدولة، وتهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق المصلحة العامة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. بينما تتميز المؤسسات الخاصة بكونها مملوكة من قبل الأفراد أو الشركات الخاصة، وتركز بشكل أساسي على تحقيق الربحية والنمو المستدام في الأسواق التنافسية.

تعتبر طبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية من العوامل الحيوية التي تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي والإداري لهذه المؤسسات. تعكس طبيعة الملكية الهيكل القانوني والحقوق الاقتصادية التي تمتلكها الأطراف المختلفة في المؤسسة، وتشمل هذه الأطراف الملاك، المستثمرين، الحكومة، والمساهمين. ويمكن تقسيم الملكية في المؤسسات الاقتصادية بشكل عام إلى ملكية عامة و ملكية خاصة، ولكل نوع منها خصائصه وتأثيراته على إدارة المؤسسة وأدائها.

تعتبر مقارنة الأداء المالي بين المؤسسات العامة والخاصة من الموضوعات الحيوية التي تحمل أهمية كبيرة في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فهذه المقارنة لا تساعد فقط في فهم الفروق بين نوعي المؤسسات، بل توفر أيضا رؤى هامة لصانعي السياسات الحكومية، المستثمرين والمستهلكين على حد سواء.

إن أهمية المقارنة بين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة تكمن في القدرة على تحديد نقاط القوة والضعف لكل نوع من المؤسسات الاقتصادية، وفهم النوع الأحسن أداء وكفاءة مما يسمح باستنتاج أثر السياسات الحكومية على أداء كل منهما. تساعد هذه المقارنة في تصويب السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات الإستراتيجية لتحسين كفاءة المؤسسات وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة. علاوة على ذلك، فإنها تساهم في تحسين الشفافية والمساءلة وتوفير إطار عمل لتحليل وتقييم الأداء المالي على نحو أكثر دقة وموضوعية.

ومن خلال ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

✚ **اشكالية الدراسة:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

هل توجد فروقات في الأداء المالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الفروقات في الأداء المالي بين المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات

الاقتصادية الخاصة؟

2- ما هي المؤشرات المالية التي تظهر ضعف الأداء المالي في النوعين من المؤسسات

محل الدراسة؟

✚ **فرضيات الدراسة**

على ضوء ما تم التطرق إليه سابقا، وللإجابة على الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وبالاعتماد على الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها والنظريات التي استخدمناها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي سيتم اختبار مدى صحتها في الفصل التطبيقي.

✚ **الفرضية الرئيسية**

يوجد ضعف في الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة.

✚ **الفرضيات الفرعية**

الفرضية الأولى: تظهر نسب السيولة والمديونية الضعف المالي في المؤسسات الاقتصادية العمومية مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الثانية: تظهر نسب الربحية والنشاط الضعف المالي في المؤسسات الاقتصادية العمومية مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة.

الفرضية الثالثة: تظهر نسب المردودية والإنتاجية ضعف الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية العمومية مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- معرفة إن كان يوجد ضعف في المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- تمكين الباحثين من التعمق في الموضوع للوصول لنتائج أكثر عمقا وأهمية؛
- إثراء الدراسات العربية حول الموضوع خصوصا مع نقص المسجل في البحوث الأكاديمية في هذا الموضوع.

أهداف الدراسة

يمكننا تلخيص أهداف بحثنا في مجموعة من العناصر وهي:

- التعرف على مفهوم الأداء المالي وكذا التعرف على طبيعة الملكية للمؤسسات الاقتصادية؛
- التحقق من الفرضيات المقترحة وما مدى صحتها؛
- تقييم الأداء المالي للمؤسسات العمومية الجزائرية والتأكد إن كان بها ضعف؛
- التحقق من نتائج الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

منهج الدراسة

لدراسة هذا الموضوع، تم الاعتماد فيه على المنهج التحليلي الوصفي الذي يعتبر أحد أهم الأساليب البحثية الأساسية التي تُستخدم في دراسة وتحليل الظواهر المختلفة من خلال وصفها وتحليلها بشكل منهجي ومفصل. يجمع هذا المنهج بين الجوانب الوصفية والتحليلية، مما يسمح بفهم الظواهر بعمق وتقديم تفسيرات وشروح مستندة إلى البيانات الواقعية والملاحظات الميدانية.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الزمانية:** تمت دراسة الحالة لهذه المؤسسات خلال السنوات (2017/ 2018/ 2019) من أجل استبعاد أي أثر لجائحة كوفيد 19 وذلك بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للفترة الممتدة من 2017 إلى 2019.
- **الحدود المكانية:** تم إنجاز الدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي كالاتي:
 - مؤسسة صيدال؛
 - مؤسسة بيوفارم؛
 - مطاحن الحضنة؛

- مطاحن عمر بن عمر؛
- مؤسسة CONDOR؛
- مؤسسة ENIEM؛
- مصنع الاسمنت؛
- مؤسسة البلاط؛
- فندق الأوراسي؛
- فندق موريتانا.

✚ مبررات اختيار الموضوع

- يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الأسباب تتمثل في:
- الرغبة في البحث والاطلاع على هذا الموضوع لما له من علاقة بتخصصنا؛
 - ندرة الدراسات والأبحاث الأكاديمية حول هذا الموضوع باللغة العربية؛
 - الرغبة في التعرف على مدى وجود فروقات في الأداء المالي بين المؤسسات العمومية والخاصة الجزائرية؛
 - معرفة مدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بالأداء المالي وتقييمه.

✚ صعوبات الدراسة

- ككل موضوع تتم دراسته لابد من وجود صعوبات تواجهه؛ ومن صعوبات دراستنا ما يلي:
- ندرة المراجع العربية حول الموضوع المتناول؛
 - صعوبة وجود مؤسسات عمومية وخاصة تتماثل مع بعضها البعض من حيث الحجم والنشاط وغيره؛
 - صعوبة الحصول على البيانات والقوائم المالية من المؤسسات.

✚ هيكل الدراسة

- للإجابة على الاشكالية والتساؤلات المطروحة ومن أجل معرفة مدى صحة الفرضيات المقترحة وتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم البحث إلى فصلين؛ فصل نظري وفصل تطبيقي:
- **الفصل الأول:** يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي، وذلك من خلال تقسيمه لمبحثين:

المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول طبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي؛
المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية.

- **الفصل الثاني:** يتناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية فقد تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة والتي
تمت في مجموعة من المؤسسات في الجزائر وذلك من خلال تقييم أدائها المالي باستخدام النسب
المالية التي تم حسابها بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، ثم تحليل النتائج بالاعتماد
على الأساليب الاحصائية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية
في المؤسسات الاقتصادية والأداء
المالي

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

تمهيد

تعتبر المؤسسة الاقتصادية العنصر الأساسي في المجتمع لأنها توفر حاجيات أفراد المجتمع ومتطلباته من خلال إنتاج السلع والخدمات وتوفير مناصب الشغل. تمتلك كل مؤسسة اقتصادية مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من أهمها النمو والاستمرارية وتعظيم الأرباح، لذا من الطبيعي أن نلاحظ تزايد الاهتمام بمدى كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، ولكي تراقب المؤسسة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها فإنها بحاجة إلى تقييم أدائها.

تعد مقارنة الأداء المالي بين المؤسسات العمومية والخاصة موضوعا بالغ الأهمية في الدراسات الاقتصادية. تعكس هذه المقارنة الفروقات الجوهرية في كيفية تحقيق المؤسسات لأهدافها المالية، وتقديمها للخدمات، وإدارتها لمواردها. دراسة وتحليل هذه المقارنة تستوجب استعراض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بطبيعة الملكية والأداء المالي وتقييمه.

على هذا الأساس، تم تقسيم الفصل الأول إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول طبيعة الملكية، المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي.
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

المبحث الأول: عموميات حول طبيعة الملكية، المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

تشكل الملكية مفهوما مركزيا في سياق الاقتصاد، حيث تشير إلى امتلاك الدولة، الحكومة والأفراد لمجموعة من الأصول أو المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، حيث تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في توفير السلع والخدمات الأساسية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحقيق الأهداف الاجتماعية. ولذلك فإن تقييم أدائها المالي أمر ضروري لضمان كفاءتها وفعاليتها، وبالتالي تمت تجزئة هذا المبحث إلى مطلبين، حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى تعريف الملكية، وذكر نظرياتها، ثم إلى أنواع الملكية في المؤسسات الاقتصادية، وفي المطلب الثاني تم تعريف الأداء، الأداء المالي، خصائصه، أهميته، أهدافه والعوامل المؤثرة فيه داخليا وخارجيا، إضافة إلى تعريف تقييم الأداء المالي ومؤشراته التقليدية والحديثة.

المطلب الأول: أساسيات حول طبيعة الملكية

أصبحت طبيعة الملكية ركنا أساسيا في الاقتصاد، لهذا تم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الملكية، ثم إلى بعض النظريات المفسرة لها؛ نظرية حقوق الملكية، نظرية الوكالة ونظرية الخيارات العمومية، ثم تم الانتقال إلى أنواع المؤسسة الاقتصادية حسب طبيعة الملكية العمومية، الملكية الخاصة والمختلطة.

الفرع الأول: تعريف الملكية

اختلف الباحثون والمتخصصون في وضع تعريف جامع للملكية، وذلك يعود لاختلاف الرؤى، التوجهات والاختصاصات، لهذا سنتطرق في هذا الفرع لتعريفها لغة واصطلاحا:

أولا: لغة

تعرف الملكية في اللغة العربية من خلال الفعل "مَلَكَ" أي ملك الشيء مُلْكًا فحازه وانفرد بالتصرف فيه فهو مالك، والمصدر ملكية وهي التملك حيث يقال: "بيدي عقد ملكية هذه الأرض"، والملكية الخاصة هي ما يملكه الفرد أو مجموعة من الأفراد، في حين أن الملكية العامة هي ما تملكه الدولة.¹

¹ إبراهيم أنيس، "المعجم الوسيط"، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران، 1972، ص 886.

ثانيا: اصطلاحا

تعرف الملكية على أنها حق التصرف في الشيء بصفة مطلقة واستعماله حسب القوانين والنظام، وكانت الملكية في فلسفة القرن التاسع عشر تعد أحد رواسي المنظمة الاجتماعية الليبرالية، وكان حق الملكية يعتبر مثل الحق في الحرية، كما تعرف الملكية على أنها الحق الذي بمقتضاه يعود الشيء إلى شخص معين وفي هذا التعريف الكلاسيكي ثلاث حقوق:

- حق التصرف واستعمال الشيء (USUSU)؛
- حق الانتفاع بالعوائد التي يأتي بها هذا الشيء (FRUCTUS)؛
- حق التصرف به (ABUSUS).

تكون الملكية محدودة في نظام الاقتصاد الموجه عنه في النظام الرأسمالي.¹

في التشريع الجزائري، تعرف الملكية على أنها: "حق التمتع والتصرف في الأشياء بشرط ألا يستعمل استعمالا تحرمه القوانين والأنظمة"، كما أن "مالك الشيء يملك كل ما يعد من عناصره الجوهرية بحيث لا يمكن فصله عنه دون أن يتلف أو يفسد أو يتغير، وتشمل الملكية، الأرض ما فوقها وما تحتها إلى الحد المفيد في التمتع بها علوا وعمقا، ولمالك الشيء الحق في كل ثماره ومنتجاته وملحقاته ما لم يوجد نص أو إتفاق يخالف ذلك".²

الفرع الثاني: نظريات الملكية

في الجانب النظري، توجد ثلاث نظريات اختصت بتطوير مفاهيم الملكية وتبيان أثرها على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. هذه النظريات هي نظرية الوكالة، نظرية الخيارات العمومية ونظرية حقوق الملكية. سنقوم باستعراض كل نظرية على حدا من أجل فهم موضوع اشكالية الدراسة من الناحية النظرية.

¹ وحيدة شريف، "التحفيز وطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للأنايب الحديدية والشركة ذات المسؤولية المحدودة آل دوداح للخدمات العامة والتجارة-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، فرع إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010/2009، ص ص 68، 69.

² مرجع سبق ذكره، ص 69.

أولاً: نظرية حقوق الملكية

تعتبر نظرية حقوق الملكية فرعاً من فروع التحليل الاقتصادي التي تعود إلى كل من أليان ودمستز، Alchian et Demsetz (1972) حيث تبحث النظرية في فهم التفاعلات والوظائف داخل المؤسسة انطلاقاً من وحدة التحليل الأساسية وهي حق الملكية. تجزم هذه النظرية أن كل تفاعل أو علاقة بين المتعاملين هو تبادل لحق من حقوق الملكية.¹

يعرف Alchian حق الملكية على أنه: "حق خاص بشخص معين وقابل للتحويل عن طريق التبادل مقابل حقوق مماثلة على سلع وممتلكات أخرى، ويقسم حق الملكية إلى ثلاثة حقوق:²

- حق الاستعمال L'usus: يعني حق استعمال الأصل؛
- حق الاستغلال L'fructus: يعني حق تحصيل المنافع والأرباح من الأصل؛
- حق التنازل L'abusus: يعني حق بيع الأصل".

كما تستخدم حقوق الملكية من أجل تصنيف المؤسسات كما يلي:³

الجدول (01): تصنيف المؤسسات حسب الحقوق الملكية

ملكية جماعية دولة	ملكية فردية	خصائص وممارسات الحقوق
نعم	نعم	استعمال
للمجتمع	نعم	استثمار
لا	نعم	قابلية للتنازل
لا	نعم	تصرف
ملكية عامة	ملكية خاصة	نوع الحقوق
مؤسسة حكومية	مؤسسة رأسمالية	نوع المؤسسة

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على نظريات الملكية

¹ لمين تغليسية، "مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة -دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مراجعة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018/2017، ص 13.

² نورة محمدي، "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018/2017، ص 05.

³ سمية دربال، سامي بن خيرة، "النظرية الرابعة: نظرية حقوق الملكية"، مطبوعة مقدمة لطلبة أولى ماستر، مقياس النظريات الاقتصادية للمنشأة، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2021/2020، ص 3، 4.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

في نفس الإتجاه، اقترح كل من فيريبتون وبيجوفيتش تصنيف ملكية المؤسسات إلى الأنواع التالية:

1- المؤسسة الرأسمالية

يكون كل من (الاستعمال، الاستثمار، التصرف) من حق شخص واحد ويوجد حالتين:

1-1- **المالك هو المسير:** إذ لا يوجد فصل بين وظيفة القرار وتوظيف الملكية هذا ما يجعل المؤسسة الرأسمالية أكثر نجاعة؛

2-1- **وجود المسير والمالك:** تشكل المؤسسة الرأسمالية تنظيماً فعالاً، لأن آلية الحوكمة تسمح بمراقبة متخذ القرار والحث على التسيير لصالح المالك.

إن المؤسسة الرأسمالية (ذات الملكية الخاصة) هي أكثر فعالية لأنها تتميز بقدرتها على تجميع الملكية بالاستفادة من هذه الملكية، البحث، الإنتاج...، كما أن الباحث بإمكانه الحصول على أرباح اكتشافه، وبصفة أعم على تجديده مما يحثه على التجديد أكثر (أي خلق القيمة).

2- المؤسسة الحكومية (العمومية)

يكون حق الاستعمال جماعي من قبل مجموعة العمال، أما الاستثمار والتصرف يكون ملكاً للدولة أو السلطة العمومية. هذا النوع من المؤسسات يكون ذا طبيعة غير ناجعة. يرى Gomez في هذا السياق: "أن كل العمال لهم فوائد لما تكون المؤسسة متطورة، لكن كل واحد يفضل تقديم عمل أقل"¹. حسب هذه العقلانية يوجد عدم الترابط بين مستوى الأجر والجهد الفردي المبذول. من أهم نتائج هذا التصنيف ما يلي:

- من خلال حقوق الملكية يمكن التعرف على نوع المؤسسة فحقوق الملكية هي عبارة عن أداة (وسيلة) للتحليل؛

- الملكية الخاصة هي النوع الأكمل لأن فيها كل خصائص الحقوق وتسمح كل ممارستها.

كما تعرف الملكية الخاصة بأنها أنجح نموذج لحقوق الملكية لأنها تؤدي إلى الكفاءة الاقتصادية، ويحدد حق الملكية مجالاً للخصوصية؛ حيث أن من يمتلك السلطة على الأشياء، يضمن الحكم الذاتي للمجال الخاص، ويحدد هيكل حقوق الملكية، من ناحية هيكل اجتماعياً لسلطات إتخاذ القرار، ومن ناحية أخرى، هيكل من الدوافع، يقوم على فرضية عقلانية السلوك (الملكية الخاصة التي تسمح بالاستهلاك

¹ سمية دربال وبن خيرة سامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 3، 4.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

الخاص للنتائج)، على سبيل المثال، تشجع الإدارة "العقلانية" الزمنية فالأفراد في ظل هذه الظروف يتخذون قراراتهم ويواجهون بعضهم البعض في سوق تضمن حقوقهم وتحقق أفضل النتائج.¹

ثانياً: نظرية الوكالة

تعتبر نظرية الوكالة من النظريات التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات لكونها تقوم على مبدأ الفصل بين الملكية والتسيير، وافترض أن المسير يقوم بتعظيم منفعة الملاك التي تؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة، وهو الأمر الذي لم يتحقق في الواقع نظراً لتعارض المصالح بين الطرفين داخل المؤسسة، لسعي المسير للبحث عن منفعته الشخصية على حساب الأطراف الأخرى نظراً لحيازته على المعلومات الكاملة عن نشاط ووضعية المؤسسة ومركزها المالي وعدم الإفصاح عن المعلومات العامة والمالية بصفة خاصة لبقيّة الأطراف.²

تعرف نظرية الوكالة على أنها: "عقد يشترك بموجبه شخص واحد أو أكثر (المالك) مع شخص آخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنه، ويترتب عليها تفويض بعض سلطات إتخاذ القرارات للوكيل. ولكن ينتج عن هذه العلاقة مشكلة تضارب المصالح بين الطرفين، إذ المدير المسؤول عن تشغيل المؤسسة الاقتصادية قد يميل إلى تحقيق أهدافه الشخصية بدلاً من السعي نحو زيادة عائدات المساهمين".³

مما سبق ووفقاً لنظرية الوكالة، يمكن اعتبار المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين الأطراف ذات العلاقة، وأكثر علاقة ينبغي التركيز عليها هي تلك التي تربط المالك بالمسير على اعتبار أن المالك هو أكبر طرف في المخاطرة من بين الأطراف الأخرى لأنه يضع ما يملك من أموال تحت تصرف المسير، هذا الأخير الذي يملك دوراً كبيراً في اختيار سياسات التسجيل المحاسبي وعرض القوائم المالية، وما لهذه القوائم من تأثير على قدرة جميع الأطراف على إتخاذ القرارات، ما يجعل من الضروري توفر إطار قانوني يحكم اختيار وعمل المسير بما يخدم جميع المصالح.⁴

¹ Christian Barrère, "Pour une théorie critique des droits de propriété", HAL open science, (n° 29), Université de Reims Champagne Ardenne, 2001, P P 23,24.

² لمين تغليسية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

³ حليلة رضوان، يوسف قراغ، "أثر تكلفة هيكل رأس المال على تكلفة نظرية الوكالة (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2020، ص ص 15، 16.

⁴ لمين تغليسية، مرجع سبق ذكره، ص 04.

ثالثا: نظرية الخيارات العمومية (Choix publics)

تهتم نظرية الخيارات العمومية بدراسة الدوافع الاقتصادية وسلوكيات الناخبين في عملية صياغة القرار الجماعي في مقابل إتخاذ القرارات الفردية في السوق الاقتصادي، فهي تأخذ نفس مبادئ علم الاقتصاد في تحليل رغبات الناس عند دخولهم الأسواق للشراء، فالاقتصاديون الذين يدرسون سلوك الناس في الأسواق يفترضون أن دافع الإنسان هو تحقيق الرغبات الذاتية المحضة، فالناس سواء كانوا سياسيين أو ناخبين أو مراكز ضغط يدعون أنهم يعملون من أجل الآخرين، لكن في النهاية مطمعهم الأساسي هو تحقيق رغباتهم الذاتية، فبحسب كلمات جيمس بوكانان فإن هذه النظرية تزيل الأفكار الرومانتيكية والأوهام عن أفعال الحكومات بأفكار تعزز الكثير من الشك فيها، ففي الماضي جادل الاقتصاديون بأن خير وسيلة لكبح فشل السوق كالاختكار مثلا هو ضرورة تدخل الحكومة، لكن اقتصاديو الخيارات العمومية ارتأوا أن ذلك يقود إلى الفشل الحكومي، ودلوا على أن التدخل الحكومي كان أحد الأسباب في عدم الوصول إلى أي نتائج إيجابية لكبح الاختكار.¹

يعتبر القطاع العام ذا تأثير كبير على الاقتصاد وخاصة في الاقتصاديات ذات النظام المختلط، فنجد حتى في الدول الغربية يشغل القطاع العام جزءاً مهماً من الاقتصاد، ففي بريطانيا مثلا تبلغ نسبته حوالي 25% من القوى العاملة، لذلك من المهم عدم الاكتفاء بالنظر إلى القطاع الخاص بل يجب أن نفحص حال القطاع العام أيضا من خلال ما يعرفه اقتصاديو نظرية خيار القطاع العام. يتشابه القطاع العام والقطاع الخاص في القضايا المتعلقة بالندرة حيث أن أعمال الحكومة المختلفة لها جانب متعلق بتكلفة الفرص البديلة تماما مثل القطاع الخاص، كما أن المنافسة على الأموال الحكومية تكون واضحة بين الموظفين والمؤسسات وأعضاء البرلمان، كما أن الأفراد يحاولون كما في القطاع الخاص الحصول على رواتب أكثر وظروف عمل أفضل وهكذا.²

الفرع الثالث: المؤسسة الاقتصادية حسب الملكية العمومية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية العمومية أساس الاقتصاد الوطني وترتبط مباشرة بالدولة. في الجزائر تخضع المؤسسة الاقتصادية العمومية لمجموعة من الشروط والإجراءات وفقا لأحكام القانون العام، كما أنها تصنف إلى العديد من الأشكال القانونية منها المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري،

¹ علي دحمان محمد، "نظرية الخيارات العمومية"، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية سنة أولى ماستر، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2021/2020، ص 74.

² مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي لطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

المؤسسة العمومية الاقتصادية، شركة المساهمة، شركات ذات المسؤولية المحدودة، المؤسسات العمومية ذات الطبيعة الإدارية والمؤسسات ذات الطابع العلمي والتقني.

أولاً: المؤسسات الاقتصادية العمومية

تتشأ المؤسسة العمومية من طرف الدولة ولها الكلمة الأخيرة في تنظيمها وتسييرها، وإخضاعها للنظام القانوني الذي تراه مناسباً، وبالتالي فهذه المؤسسة هي مؤسسة عامة لارتباطها المطلق بسيادة الدولة وإرادتها.¹ من حيث الشكل القانوني، تندرج تحت المؤسسة العمومية أشكالاً قانونية متنوعة، فيمكن أن نجد مؤسسات الجماعات المحلية والملحقة.

1- المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر

في الجزائر تخضع عملية إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية لعدة شروط وإجراءات وفقاً لأحكام القانون العام. يتم تنفيذ هذه العملية من خلال أجهزة معينة مثل مجلس مساهمات الدولة والحكومة، فضلاً عن الأجهزة الاجتماعية لشركات الدولة. وفيما يلي تفصيل لهذه الأساليب والشروط:

1-1- مجلس مساهمات الدولة

- هو هيئة عمومية تتكفل بتنظيم وتسيير ومراقبة رؤوس الأموال العمومية التي تحوزها الدولة أو أي شخص آخر معنوي تابع للقانون العام في المؤسسات العمومية الاقتصادية، من أهم أدواره ما يلي:²
- الموافقة على إنشاء المؤسسات الاقتصادية: يجب أن يوافق المجلس على خطط إنشاء المؤسسات الجديدة.
 - رسم استراتيجيات في الجانب الاقتصادي والمالي: حيث يقوم المجلس بتحديد رأس المال اللازم لإنشاء المؤسسة وتمويلها.
 - المراقبة والإشراف: يقوم مجلس مساهمات الدولة بالمراقبة والإشراف، تسيير وتنسيق، مهام أوكلت إليه حتى يضمن حسن تسيير رؤوس الأموال التابعة للدولة.

¹ بوزيد غلابي، "مفهوم المؤسسة العمومية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص قانون الإدارة العامة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010/2011، ص 17.

² عفاف بن دقيش، "آليات تسيير مساهمات الدولة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص 319، 320.

2-1- الحكومة

تلعب الحكومة دوراً محورياً في إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، وذلك من خلال وضع السياسات العامة وتحديد الأولويات الاقتصادية، نذكر منها:¹

- إصدار القوانين واللوائح: تضع الحكومة القوانين واللوائح التي تنظم إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- تقديم الدعم المالي والفني: توفر الحكومة الدعم المالي والفني اللازم لإنشاء وتشغيل المؤسسات؛
- المتابعة والتقييم: تقوم الحكومة بمتابعة وتقييم أداء المؤسسات لضمان تحقيق الأهداف المحددة.

3-1- الأجهزة الاجتماعية لمؤسسات الدولة

تتضمن الأجهزة الاجتماعية لشركات الدولة مجموعة من الهيئات والمنظمات التي تعنى بالجانب الاجتماعي للعاملين في هذه الشركات، مثل النقابات العمالية ولجان العمل الاجتماعي. يتمثل دورها فيما يلي:²

- حماية حقوق العمال: تعمل هذه الأجهزة على ضمان حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم؛
- التفاوض الجماعي: تشارك في التفاوض الجماعي مع إدارة الشركات لتحسين الأجور والمزايا؛
- دعم الاستقرار الاجتماعي: تساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي داخل الشركات من خلال برامج الدعم الاجتماعي والرعاية الصحية.

¹ الزهير سعودي، "النظام القانوني لتسيير ورقابة المؤسسات العمومية الاقتصادية على ضوء الأمر 01-04"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة الماجستير، قسم قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة بن عكنون، الجزائر، ص 92، 93.

² مرجع سبق ذكره، ص 96.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

2- شروط إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية

إن إنشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر يتطلب الامتثال لمجموعة من الشروط والإجراءات الأساسية نذكر منها:¹

- التوافق مع السياسات العامة: يجب أن تتوافق أهداف المؤسسة مع السياسات العامة للدولة؛
- دراسة جدوى اقتصادية: ضرورة إجراء دراسة جدوى تثبت الجدوى الاقتصادية للمؤسسة الجديدة؛
- التمويل الكافي: توفر التمويل الكافي لإنشاء وتشغيل المؤسسة، سواء من خلال التمويل الحكومي أو مصادر أخرى؛
- الإطار القانوني: الامتثال للأطر القانونية والتنظيمية السارية.

إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر عملية معقدة تتطلب التنسيق بين عدة جهات حكومية واجتماعية لضمان نجاحها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

3- الأشكال القانونية للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر

في الجزائر تأخذ المؤسسات العمومية الاقتصادية عدة أشكال قانونية تختلف حسب طبيعة النشاط والأهداف والهيكل القانونية. هذه الأشكال تنظمها القوانين واللوائح التي تحدد كيفية إنشائها وإدارتها ومراقبتها. فيما يلي الأشكال القانونية الرئيسية للمؤسسات العمومية في الجزائر:

3-1- المؤسسات العمومية الاقتصادية ذات الطابع الصناعي والتجاري (EPIC)

طبقا للقانون 01-88 هي مؤسسة عمومية اقتصادية تتمكن من تمويل أعبائها الاستغلالية جزئيا أو كليا عن طريق عائد بيع إنتاج تجاري، ولكي تصنف المؤسسة أنها ذات طابع صناعي وتجاري يجب أن توفر الإنتاج التجاري، التسعير المسبق، ودفتر الشروط العامة.² وتمتاز هذه المؤسسة بمجموعة من الخصائص تتمثل في:³

- الشخصية القانونية والاستقلال المالي: تمتلك هذه المؤسسات شخصية قانونية مستقلة واستقلالية مالية؛

¹ مرجع سبق ذكره، ص ص 108-110.

² إيمان بغدادى، "النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية بالجزائر"، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، ال عدد06، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص ص 74، 75.

³ رشيد زوايمية، "المركز القانوني للمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ال عدد02، ال مجلد13، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، 2022، ص ص 13، 14.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

- الإدارة: تدار من قبل مجلس إدارة يتم تعيينه غالبا من قبل الحكومة؛
- التمويل: تعتمد على التمويل الذاتي بالإضافة إلى الدعم الحكومي.

3-2-المؤسسات العمومية الاقتصادية (EPE)

ورد تعريف المؤسسة العمومية الاقتصادية في القانون الجزائري في المادة الثانية من الأمر رقم 04-01 المؤرخ في الأول من جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001: "المؤسسات العمومية الاقتصادية هي شركات تجارية تحوز فيها الدولة أو أي شخص معنوي آخر خاضع للقانون العام، أغلبية رأس المال بشكل مباشر أو غير مباشر وهي تخضع لقانون خاص.¹ من خصائصها نذكر²:

- حسب المادة الأولى من الأمر رقم 04-01 حددت شكلين يمكن أن تتخذهما، إما شركات مساهمة وإما شركات ذات المسؤولية المحدودة، ينتج عن هذا خضوعها للقانون التجاري؛
- الدولة تمتلك كل أو أغلبية المال فهي من ضمن القطاع العام في الدولة، حيث تكون أغلبية الحصص ملك الشخص العام، وهي الدولة في حالة الشركات الوطنية؛
- تمول من الإيرادات الذاتية ويمكن أن تتلقى دعما حكوميا، تدار من قبل مجلس إدارة يتم تعيينه وفقا لنظام المؤسسة.

3-3-شركة المساهمة SPA

تعرف المادة 592 من القانون التجاري الجزائري شركة المساهمة بأنها: "الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى حصص (أسهم)، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم". ومن خصائصها ما يلي³:

- رأسمالها مقسم إلى أسهم يمكن تداولها؛

¹ عبد القادر شايب الرأس، "المؤسسة العمومية ومبدأ المنافسة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص القانون العام الاقتصادي، قسم القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، وهران، الجزائر، 2017، ص 24.

² إيمان بغداددي: "خضوع المؤسسة العمومية الاقتصادية لقانون المنافسة"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، ال عدد 06، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2021، ص ص 41، 42.

³ لخضر أوصيف، "تحو تحسين جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة الجزائرية في ظل الممارسات والتطبيقات الدولية لحوكمة الشركات-دراسة عينة لشركات مساهمة SPA-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص ص 20-22.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

- تتميز شركة المساهمة بالفصل بين الإدارة والملكية حيث تتم إدارتها عن طريق مجلس الإدارة الذي يعين من طرف مجموعة من المساهمين لأجل محدد؛
- في تمويلها تعتمد على جمع رأس المال من المساهمين ويمكن أن تتلقى دعما حكوميا.

4-3- المؤسسات العمومية الاقتصادية ذات الطبيعة الإدارية (EPA)

- هي صنف من أصناف المؤسسات العمومية الاقتصادية تكلف بتسيير نشاط تقليدي للمرفق العمومي، تختلف عن المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري EPIC، ومن خصائصها:¹
- تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي؛
- الإدارة: تدار من قبل مسؤولين حكوميين؛
- تهدف إلى تقديم خدمات للمواطنين بدلا من تحقيق أرباح.

5-3- المؤسسات العمومية الاقتصادية ذات الطابع العلمي والتقني

- تعرف المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتقني حسب ما جاء في نص المادة 17 من القانون رقم 11-98 بأنها: "مؤسسة وطنية للتعليم تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنشأ لتحقيق نشاطات البحث العلمي والتكنولوجي من خلال تنفيذ برامج البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الميادين المحددة في النص المتضمن انشاءها". ومن خصائصها أنها:²
 - تركز على الابتكار والبحث العلمي؛
 - تمول من الحكومة وأحيانا من الشراكات مع القطاع الخاص؛
 - تدار من قبل متخصصين في مجالات البحث والتطوير.
- هذه هي الأشكال القانونية الرئيسية للمؤسسات العمومية في الجزائر، والتي تظهر تنوعا في الأهداف والهيكل لتلبية احتياجات مختلفة في الاقتصاد والمجتمع.

¹ حكيم طيبون، "رقابة الدولة على المؤسسات العمومية الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات دكتوراه، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 01، 2020/2019، ص 91.

² سامية بوطيبة، "المؤسسة العمومية كأسلوب لتسيير المرفق العام في الجزائر"، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، ال عدد 02، ال مجلد 12، جامعة الجزائر، الجزائر، 2023، ص ص 446-447.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

الفرع الرابع: المؤسسات الاقتصادية حسب الملكية الخاصة والمختلطة

تعتبر المؤسسات الاقتصادية أساس الاقتصاد الوطني، يمكن تصنيفها إلى مؤسسات اقتصادية خاصة ومؤسسات اقتصادية ومختلطة، سننظر في هذا الفرع إلى التعريف بكل منهما وسنختص بذكر أشكال المؤسسات الاقتصادية الخاصة

أولاً: المؤسسات الاقتصادية الخاصة

تعرف المؤسسات الخاصة على أنها: "مؤسسات تعود ملكيتها لشخص أو مجموعة من الأشخاص وتخضع للقانون الخاص".¹

1- أشكال المؤسسات الاقتصادية الخاصة

تنقسم المؤسسات الخاصة إلى نوعين؛ مؤسسات الأفراد ومؤسسات الشركات حيث تصنف إلى:²

1-1- المؤسسات الفردية

هي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص طبيعي واحد، وتختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال، الذي يقوم بعملية الإدارة والتنظيم كما يقدم أحياناً جزء من عمله ويحصل في المقابل على الربح والفائدة في نفس الوقت، حيث تتمثل في المؤسسات الفلاحية، التجارية، والصناعات التقليدية وتسير من طرف شخص واحد وعادةً ما يكون المالك.

1-2- المؤسسات الشركات

في هذا النوع من المؤسسات يتوزع التنظيم أو التسيير ورأس المال على أكثر من شخص، وقد ظهرت بذور بعضها منذ البابليين ولدى العرب أيضاً. وتنقسم إلى:

1-2-1- شركات الأشخاص

يمكن تقسيمها هي الأخرى إلى:

- شركة تضامن

هي الشركة التي ينعقد رباطها بين شخصين أو أكثر بقصد مزاوله نشاط ذي طبيعة تجارية، والشركاء بالتضامن لهم صفة التاجر، وهم مسؤولون من غير تحديد عن ديون الشركة من جميع أسماء الشركاء أو من اسم أحدهم أو أكثر، متبوع بكلمة وشركائهم، لا يجوز أن تكون حصص الشركاء ممثلة

¹ وحيدة شريف، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² مرجع سبق ذكره، ص 74.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

في سندات قابلة للتداول، ولا يمكن إحالتها إلا برضا جميع الشركاء، وتنتهي الشركة بوفاء أحد الشركاء أو بإفلاسه أو إعساره أو الحجز عليه ما لم ينص القانون الأساسي على عكس ذلك.

- شركة المحاصة

هي شركة مستقلة ليست لها شخصية معنوية تتعقد بين شخصين أو أكثر، يقوم أحد الشركاء بتسجيل اسمه الشخصي ويكون ملزما وحده حتى في حالة الكشف عن أسماء الشركاء الآخرين، ودون موافقتهم لا يمكن تمثيل حقوق الشركاء بسندات قابلة للتداول.

- شركة التوصية البسيطة

يقضي القانون التجاري الجزائري بأن تقوم شركة التوصية البسيطة على الاعتبار الشخصي لجميع الشركاء فيها، يستوي في ذلك الشركاء المتضامنون والشركاء الموصون وتسميتها بالتوصية تعني الثقة، إذ يثق الشريك الموصي بالشريك المتضامن من حيث قدرته وكفاءته لإدارة الشركة، كما يثق الشريك المتضامن في الشريك الموصي الذي يقدم له المال اللازم، أو يتعهد بتقديمه ولا يشترك في الإدارة. حيث تطبق الأحكام المتعلقة بشركة التضامن على شركة التوصية البسيطة ولكنها تستمر في حالة وفاة الشريك الموصي، وتحل في حالة الإفلاس، أو إعسار أحد الشركاء المتضامين، وفي حالة وفاته تستمر الشركة مع وراثته ويصبحون شركاء موصين.

1-2-2- شركة الأموال

ويمكن تقسيمها إلى:

- شركة ذات المسؤولية المحدودة

تصنف هذه الشركة من بين أكثر الشركات انتشارا بسبب سهولة تأسيسها وتبنيها للمشروعات المتوسطة والصغيرة، كما أن لها طبيعة مختلطة تجمع مميزات شركات الأشخاص وشركات الأموال، فضلا على المسؤولية المحدودة للشركاء، حيث لا يجب أن يتجاوز عددهم 20 شريك، لا يكتسبون صفة تاجر ولا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص في رأس مالها، أما بخصوص الجانب المالي فإن المشرع يشترط لتأسيس هذه الشركة حد أدنى لرأس المال، بحيث لا يجب أن يكون أقل من 100.000 دج، مقسم إلى حصص ذات قيمة اسمية متساوية مبلغها 1000 دج، ويجب الاكتتاب بجميع الحصص من طرف الشركاء وأن تدفع قيمتها كاملة سواء كانت حصصا عينية أو نقدية، فلا يجوز أن تمثل الحصص بتقديم عمل.

- الشركة ذات الشخص الوحيد

تقوم فكرة هذه الشركة على السماح لشخص واحد بأن يكون شركة بمفرده عن طريق اقتطاع مبلغ أو قيمة مالية معينة من ذمته المالية وتخصيصها لاستثمار مشروع معين في شكل شركة تكتسب

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

الشخصية المعنوية شريطة أن تكون مسؤولية الشخص الواحد أي مؤسس هذه الشركة المحدودة بقدر القيمة أو المبلغ المخصص لأعمالها ودون أن يكون مسؤولاً في باقي عناصر ذمته المالية الأخرى عن الديون المترتبة عليه والناشئة عن استثمار المشروع.

- شركة المساهمة

هي الشركة التي يقسم رأس مالها إلى أسهم قابلة للتداول، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصصهم، ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن 7، ويطلق على شركة المساهمة (الشركة) ويجب أن تكون متبوعة بذكر رأس مالها، ويجوز إدراج اسم شريك أو أكثر إلى التسمية.

- شركة التوصية بالأسهم

تضم هذه الشركة نوعين من الشركاء؛ شركاء متضامنين لهم نفس مركز الشركاء المتضامنين في شركات التضامن وشركاء موصون تكون مسؤولياتهم محدودة في حدود حصصهم، يخضعون لبعض أحكام الشريك الموصي في شركة التوصية البسيطة والمساهم في شركة المساهمة، وعليه تنفرد هذه الشركة بخصائص معينة تميزها عن غيرها من الشركات، أما من حيث تكوينها فيشترط توفر جميع أركان تكوين عقد الشركة كغيرها من الشركات التجارية التي قام المشرع الجزائري بتنظيم أحكامها في القانون التجاري.

ثانياً: المؤسسات الاقتصادية ذات الملكية المختلطة

وهي مؤسسات يكون رأسمالها مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص.¹

المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي ومؤشرات تقييمه

يعتبر الأداء المالي مقياساً مهماً لمعرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها الاستراتيجية المسطرة، لذا وجب الاهتمام بتقييمه المستمر من أجل ضمان سيرورة المؤسسة ونجاحتها، في هذا المطلب سيتم تعريف الأداء لغة واصطلاحاً، رفقة تعريف الأداء المالي وذكر خصائصه، العوامل المؤثرة فيه، أهدافه وأهميته، ثم سيتم الانتقال إلى تعريف تقييم الأداء المالي، وذكر مؤشرات.

¹ هلال درحمون، "المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية- دراسة مقارنة- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، الجزائر، 2005/2004، ص 13.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

الفرع الأول: تعريف الأداء والأداء المالي

سيتم هذا الفرع تعريف الأداء لغة واصطلاحاً، ثم بعد ذلك سيتم التطرق إلى تعريف الأداء المالي

أولاً: تعريف الأداء

يعكس مفهوم الأداء أبعاداً متعددة بسبب تنوع واختلاف مجالات دراسته، تعدد آراء وإتجاهات المفكرين والكتاب، كما أن الاختلاف في تعريف الأداء يعود إلى الاختلاف في المعايير والمقاييس التي يتم الاعتماد عليها في الدراسة والقياس.

1- الأداء لغة

يعرف الأداء في اللغة العربية من خلال: الفعل "أدّى" أي أدّى الشيء: أوصله، ويقال "أدّى فلان ما عليه أداءً وتأديةً" الاسم أداء، فيقال "فلانٌ أحسن أداءً".¹

يعرف الأداء في اللغة الإنجليزية من خلال مصطلح **Performance** والذي اشتق من المصطلح اللاتيني **Preformare** الذي يعني إعطاء كلية شيء لشيء ما، ويشير مصطلح **Preformare** إلى انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ به التنظيم أهدافه، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه القاموس الفرنسي **Lepetit Larousse**.²

2- الأداء اصطلاحاً

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية وهم الكفاءة والفاعلية والإنتاجية، أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرها بشكل جيد، وعليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل:³

- **الكفاءة:** كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها؛
- **الفاعلية:** نقصد بها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها؛

¹ جمال الدين محمد بن مكرم ابن المنظور أبي الفضل، "لسان العرب"، الطبعة الثالثة، ال مجلد14، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414هـ، ص 26.

² عبد الملوك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفاعلية مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، ال عدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001، ص 86.

³ ليندة وهبي، "دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مؤسسة NCA رويبة-"مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2016، ص 40.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

- الإنتاجية: تعتبر الإنتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات، وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.

كما أن هناك مجموعة من الباحثين من يعرف الأداء على أنه: "المخرجات أو الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه نشاط المؤسسة، وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها من خلال هذه الأنشطة".¹

من الباحثين من يرى أن مفهوم الأداء هو: "صورة حية تعكس نتيجة ومستوى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها وقابليتها في تحقيق أهدافها الموضوعية من خلال أنشطتها المختلفة، وفقا لمعايير تلائم المؤسسة وطبيعة عملها، فالأداء هو الهدف المركزي لعملية التحول والذي يوضح مدى تحقيق الأهداف، ومستوى تنفيذ الخطط".²

كما يعرف الأداء أيضا على أنه: "العلاقة بين النتيجة والتكاليف المترتبة عن تحقيق هذه النتيجة".³ بالاعتماد على العناصر السابقة يمكننا القول بأن الأداء هو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المختلفة بالاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بكفاءة وفعالية، مع الأخذ بعين الاعتبار إرضاء جميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة.

ثانيا: تعريف الأداء المالي

"يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال

¹ كامل أحمد أبو ماضي، "بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية"، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، غزة، فلسطين، 2018، ص 17.

² عبد الرحمن العايب، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2011، ص 143.

³ OURDIA TIRCHI, "La gestion des rémunérations, un outil de motivation au service de la performance au travail : cas de l'entreprise privée algérienne cevital", En vue de l'obtention du diplôme de Magister Ès-Sciences Economiques, Option Management des entreprises, Département des Sciences économiques, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des sciences Gestion, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, 2012, P97.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويدها بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".¹

كما يعرف بأنه: "الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع إتخاذ القرارات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة هي سنة في الغالب. وهو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والمالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها المالية كتعظيم الربحية وزيادة العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية".²

الأداء المالي هو: "تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة، ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، وجدول حسابات النتائج، والجدول الملحق، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، وعلى هذا الأساس فان تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح".³

بالاعتماد على التعاريف السابقة يمكننا القول بأن: الأداء المالي يعتبر أداة فعالة للتعرف على الوضع الحالي لأي مؤسسة، فهو يسهل العثور على المشاكل والمخاطر عن طريق مؤشراتته وإيجاد حلول مناسبة لها لتجنب الخسائر، كما يساهم في توفير الموارد اللازمة والفرص الاستثمارية التي تولد الأرباح وتعظم ثروة المساهمين.

¹ محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص 45.

² حمزة بوكفة، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال -دراسة حالة مؤسسة محلية لصناعة المشروبات والعصائر"، مجلة الاقتصاد الصناعي خزارتك، ال عدد01، ال مجلد 12، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022، ص 216.

³ سليم عماري، "دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات -دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة الماجستير، تخصص مالية كمية، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص 26.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

الفرع الثاني: خصائص الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

يتميز الأداء المالي بامتلاكه لمجموعة من الخصائص المميزة كما أنه يتأثر بمجموعة من العوامل التي تؤثر فيه، سنتطرق إليها من خلال هذا الفرع

أولاً: خصائص الأداء المالي

يتميز الأداء المالي بالخصائص التالية:¹

- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛
- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛
- الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف؛
- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تسعى الإدارة المالية للمؤسسات إلى تحقيق الأهداف المسطرة من خلال تعظيم قيمة المؤسسة وزيادة ثروة الملاك، ويظهر ذلك من خلال أدائها المالي، هذا الأخير يتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. من أهمها ما يلي:

1- العوامل الداخلية

توجد عدة عوامل داخلية إدارية وفنية مؤثرة على الأداء المالي والتي سنلخصها فيما يلي:²

1-1- الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات، الصلاحيات والمسؤوليات، أساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي وهو عدد المستويات

¹ صافية بومصباح، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) (ATM)"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، ال عدد02، ال مجلد08، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 221.

² نصر الدين بن نذير، أيوب شمال، "مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول لوحة القيادة كأداء لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المنعقد يوم 25-04-2017.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

الإدارية في المؤسسة، وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.

1-2- المناخ التنظيمي

هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامه أو نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية وعلى الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

1-3- التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، والتي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الإنتاج المستمر والتي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لا بد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

1-4- الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

2- العوامل الخارجية

تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى عوامل اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية وعوامل سياسية وقانونية:¹

2-1- العوامل الاقتصادية

تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، والظروف الاقتصادية كالأزمات الاقتصادية، تدهور الأسعار، وارتفاع الطلب الخارجي، فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر ايجابية للمؤسسة كحالة تلك التي يركز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي كذلك الأسواق والمنافسين.

2-2- العوامل الاجتماعية

تتمثل في العناصر المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، العلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه العناصر على المؤسسات كالنمو الديمغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية، فدراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتج جديد واستهداف حصة من السوق.

2-3- العوامل التكنولوجية

تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات واختراع آلات جديدة من شأنها تخفيف تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة، فدور المسير اتجاه هذه العوامل هو اليقظة وتشجيع الإبداع والتجديد داخل المؤسسة.

¹ فاطمة ربحي، فريدة زيني، "بطاقة الأداء المتوازن كألية لتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية لمؤسسة صوفاك (تكسالج) للأغطية النسيجية بتيسمسيلت"، مجلة المعيار نصف السنوية متعددة التخصصات، ال عدد 01، ال مجلد 13، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، جوان 2022، ص ص 713-714.

2-4- العوامل السياسية والقانونية

تعتبر هذه العوامل عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها، وتتمثل عموماً في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات، وكلها تشكل فرصاً تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف الأداء المالي

في هذا الفرع سيتم التطرق لذكر كل من أهمية وأهداف الأداء المالي

أولاً: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

تنشأ أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة. وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:¹

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة؛
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة.

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 46، 48.

ثانيا: أهداف الأداء المالي

- يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأداء المالي في الآتي:¹
- تحقيق الأرباح: إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيده لها، فعليها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطي احتياجاتها ويضمننا لمكافأة العادلة لكل الأطراف المشاركة؛
 - التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة. فالعجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض؛
 - تحقيق المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمه المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، وكمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل (الرأس المال الاقتصادي والرأس المال المالي) على تحقيق النتيجة؛
 - السيولة واليسر المالي: تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية واللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها لأن عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية والمستقبلية للمؤسسة، كما تهدف المؤسسة إلى بلوغ مستوى اليسر المالي، فالمؤسسة التي تدير السيولة واليسر المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح والاحتفاظ بها.

الفرع الرابع: مفهوم تقييم الأداء المالي ومؤشراته

نظرا للأهمية البالغة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، سيتم تخصيص هذا الفرع في تعريف تقييم الأداء المالي والتطرق إلى مؤشراته التقليدية والحديثة

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك نتيجة ضرورة تحقيق العوائد القصوى واستمرار

¹ اسلام هلايلي، "دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية بمؤسسة التسيير السياحي- بسكرة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019/2020، ص 105.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

المنشأة ونموها وتطورها من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية النادرة نسبيا مقارنة بحاجياتها الكبيرة.¹

إن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها.²

كما يعرف بأنه: "يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم **Jugement** ذو قيمة **Valeur** حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة). أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة."³

تقييم الأداء المالي هو: "معرفة إن تم بلوغ النتائج والأهداف المرجوة من طرف إدارة المؤسسة أم لا، وهذا لمعرفة وتشخيص نقاط القوة التي يتطلب الحفاظ عليها والبحث عن نقاط الضعف لمحاولة تحسينها وتطويرها إلى الأفضل."⁴

من التعاريف السابقة يمكننا الاستخلاص بأن تقييم الأداء المالي هو عملية يتم من خلالها معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الموضوعية كما خطط لها، كما يمكننا من تحديد نقاط القوة واستغلالها ونقاط الضعف وتحسينها، فعملية تقييم الأداء المالي تساعد المؤسسة على معرفة مدى قدرتها على استغلال مواردها المتاحة استغلالا أمثل.

¹ حمزة محمد الزبيري، "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي"، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 85.

² مرجع نفسه، ص 85.

³ عبد الغني ددان، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة المالية في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الباحث، ال عدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر، 2006، ص 41.

⁴ محمد بوهالي، "أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص مالية كمية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2017/2018، ص 120.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

ثانياً: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تنقسم مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤشرات تقليدية وأخرى حديثة، تطورت بمرور الزمن،

حيث:

1- مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية

لقياس الأداء المالي نستخدم مجموعة من المؤشرات التقليدية والتي تستند إلى البيانات المحاسبية المشتقة من التقارير المالية، وتهمل تكلفة رأس المال والقيمة الزمنية للنقود. وتعتبر طريقة النسب المالية من أهم طرق قياس الأداء المالي وذلك سهولة حسابها وتحليلها.¹ من أهم هذه النسب نجد:

1-1- نسب السيولة

تقيس نسب السيولة، الملاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية في المدى القصير، أي مدى مقدرة المؤسسة الاقتصادية على تسديد الالتزامات المالية الثابتة، وبالتالي تظهر إلى أي مدى تكون المطلوبات المتداولة مغطاة بموجودات ممكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق المطلوبات المتداولة. إن عدم وجود سيولة كافية لدى المؤسسة يؤدي إلى زيادة الخطر التمويلي، أي زيادة احتمال تخلف المؤسسة الاقتصادية عن تسديد التزاماتها المالية الثابتة مما قد يجرها إلى الإفلاس، وتنقسم نسب السيولة إلى:²

1-1-1- نسبة السيولة العامة: تبين مدى تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، إذا كانت أكبر من الواحد كان رأس المال العامل موجب. تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1-1-2- نسبة السيولة المختصرة: تبين مدى تغطية القيم القابلة للتحقيق والجاهزة للديون قصيرة الأجل وتحسب وفق ما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹ مراد حجاج، "دراسة قدرة المؤشرات المالية على تفسير الكفاءة النسبية للأداء المالي لمؤسسات الاسمنت الجزائرية -دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر خلال الفترة (2011-2016)" -مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019/2018، ص، 32.

² محمد بوهالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

1-1-3- نسبة السيولة الجاهزة: تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها. وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

1-2-2- نسب النشاط

تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء الشركات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل، كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة. وتعرف أيضاً بنسب إدارة الموجودات (**Assets management ratios**)، لأنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات. ولعل أكثر نسب النشاط تطبيقاً في التحليل المالي، هي معدلات الدوران.¹ فيما يلي بعض نسب النشاط:

1-2-1- معدل دوران مجموع الأصول

تلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الأخرى وتتأثر بكل منها، وتعتبر من أشمل مقاييس الكفاءة بحكم كونها مؤشراً لقدرة الموجودات على تحقيق المبيعات، ليس هناك معدل نمطي يمكن استخدامه للحكم معدلات الدوران لدى مختلف المؤسسات، فإذا وجد معدل عام للصناعة فإنه يمكن مقارنة نسب المؤسسة بالمعدل العام للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.² ويتم حسابه كما يلي:³

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات غير متضمنة الرسم}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ مصطفى فهمي الشيخ، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، دس، ص 59.

² منير عوادي، "استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013-2017)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص الأسواق المالية والبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، الجزائر، 2020/2019، ص 112.

³ وليد ناجي الحياي، "التحليل المالي"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، برونشوج، الدنمارك، 2007، ص 163.

1-2-2- معدل دوران الأصول الثابتة

تستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة لتحقيق المبيعات.¹ ويتم حسابها كآتي:²

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات غير متضمنة الرسم/ الأصول الثابتة}$$

1-2-3- معدل دوران مجموع الأصول المتداولة

تبين هذه النسبة مدى تأثير الأصول المتداولة على المبيعات، ومدى قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات وارتفاع هذا المعدل يعتبر شيئاً إيجابياً.³ ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:⁴

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات غير متضمنة الرسم/ الأصول المتداولة}$$

1-2-4- معدل دوران الذمم المدينة

تمثل هذه النسبة عدد المرات التي تتجدد فيها حقوق المؤسسة على الزبائن من خلال عمليات بيع البضائع والمنتجات على الحساب خلال السنة.⁵ وتحسب بالعلاقة التالية:⁶

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{صافي المبيعات الآجلة متضمنة الرسم/متوسط الرصيد المدين}$$

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

² عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد بن عبد العزيز السهلوي، "الإدارة المالية"، الطبعة الخامسة، مطابع السروات، السعودية، 2017، ص 65.

³ منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

⁴ عبد المنعم عوض الله وآخرون، "تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات وتطوير"، الطبعة الأولى، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 2001، ص 420.

⁵ منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

⁶ رشيد حفصي، "تقييم الأداء المالي، الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحليل إحصائي متعدد الأبعاد خلال الفترة 2008-2012"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل أطروحة دكتوراه، تخصص مالية الأسواق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص 56.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

كما تحسب مهلة ائتمان الذمم المدينة كما يلي:¹

$$\text{مهلة ائتمان الذمم المدينة} = \frac{\text{الزبائن+أوراق القبض}}{\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}} \times 360$$

توضح هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها ويجب ألا تتجاوز 90 يوما عادة، بالإضافة على ذلك يجب مقارنتها مع مهلة ائتمان الموردين.

1-2-5- معدل دوران الذمم الدائنة

يمثل معدل دوران الذمم الدائنة عدد المرات التي تتجدد فيها ديون المؤسسة تجاه دائنيها.² وتحسب بالعلاقة التالية:³

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \text{معدل رصيد الحسابات الدائنة/المشتريات السنوية الآجلة متضمنة الرسم}$$

وتحسب مهلة ائتمان الذمم الدائنة كما يلي:⁴

$$\text{مهلة ائتمان الذمم الدائنة} = \frac{\text{الموردين+أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية متضمن الرسم}} \times 360$$

تقيس هذه النسبة المدة التي يمنحها أصحاب الحسابات الدائنة للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، حيث يجب أن تكون أكبر من مدة تسديد الزبائن.

1-2-6- معدل دوران المخزونات

تستخدم هذه النسبة لمعرفة عدد مرات قيام المؤسسة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة، ويجب مقارنة هذا المعدل مع شركات مماثلة من نفس القطاع، ويشير انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض

¹ محمد بنية، "محاضرات في التحليل المالي"، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص تسويق الخدمات وتسويق فندي وسياحي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019/2018، ص 22.

² منير عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

³ رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

⁴ محمد بنية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

نسبة المبيعات وبالتالي تراكم المخزون السلعي، حيث أن وجود فائض في المخزون يعد استثمارا بدون عائد، كما أنه يعرض الشركة إلى مخاطر تقلب الأسعار. وتحسب هذه النسبة كما يلي:¹

معدل دوران المخزون = صافي المبيعات غير متضمنة الرسم / متوسط المخزون

حيث أن:²

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون ثاني مدة}}{2}$$

3-1- نسب المديونية

تقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الدين في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من المالكين، وتسمى أيضا رافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل المؤسسة³، نذكر منها ما يلي:

1-3-1- نسبة الرفع المالي

تبين هذه النسبة مدى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، هذه النسبة يجب أن تكون 0.5 حتى تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها.⁴

$$\text{الرفع المالي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ مجدي الجعبري، مرجع سبق ذكره، ص 129.

² محمد بنية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ أحمد شعشوع، "دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف خلال الفترة 2000-2019"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021/2020، ص 55.

⁴ عمار بلعادي، "التحليل المالي"، مطبوعة في مقياس التحليل المالي مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019/2018، ص 32.

1-3-2- نسبة الاستقلالية المالية

تشير هذه النسبة إلى حجم الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة حيث:¹

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} = \text{الاستقلالية المالية}$$

≥ 1 : المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية.

< 1 : المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

1-4-4- نسب الربحية

تشير هذه النسب إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض (الرفع المالي) وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها المنشأة في النهاية، لهذا نجد أن نسبة الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين، الإدارة والمقرضين، ونذكر منها النسب التالية:²
تشمل نسب الربحية على مجموعة من المؤشرات المالية، نذكر منها:³

1-4-4-1- هامش الربح الإجمالي: توضح قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح من نشاطها الأساسي وقدرتها على التحكم في إيرادات مبيعاتها ومستويات تكلفتها، حيث تقاس هذه النسبة كما يلي:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{هامش الإجمالي}}{\text{صافي المبيعات غير متضمنة الرسم}}$$

1-4-4-2- هامش الربح التشغيلي: توضح فعالية الأنشطة التشغيلية للمؤسسة في تحقيق الأرباح، حيث كلما ارتفعت النسبة زاد مستوى الإيرادات وانخفضت التكاليف، يمكن حسابها كما يلي:

$$\text{هامش الربح التشغيلي} = \frac{\text{هامش التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات غير متضمنة الرسم}}$$

¹ عمار بلعادي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² أحمد شعشوع، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

³ ليديا فلاح، "استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالفشل المالي -دراسة حالة-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحات دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2020/2021، ص 31، 32.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

1-4-3- هامش الربح الصافي: كلما زادت هذه النسبة، دل ذلك على أن المؤسسة تتحكم في جميع تكاليفها.

هامش الربح الصافي = صافي الربح / صافي المبيعات غير متضمنة الرسم

1-5-5- نسب المردودية

المردودية هي النتيجة المالية التي تحقق نتيجة الفرق بين قيمة ما تنتجه المؤسسة من منتجات والأموال المستثمرة خلال فترة النشاط المعتمدة.¹

1-5-1- معدل العائد على الأصول (ROA)

تشير هذه النسبة إلى نسبة الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

1-5-2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة. تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

¹ قبطان شوقي، "دراسة العلاقة بين سياسات تسيير الموارد البشرية وأداء المؤسسات الصناعية دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2006، ص:39.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

الجدول (02): تقييم معدلات المردودية المالية

التقييم	معدل المردودية المالية
لا توجد مردودية مالية	$ROE \geq 0\%$
مردودية مالية ضعيفة	$5\% \geq ROE \geq 0\%$
مردودية متوسطة	$10\% \geq ROE \geq 5\%$
مردودية مرتفعة ومرضية	$ROE \leq 10\%$

المصدر: محمد أمين عكوش: "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2011، ص: 53.

1-5-3- المردودية الاقتصادية

المردودية الاقتصادية عنصر أساسي في تسيير المؤسسة ومقياس للحكم على مستوى الأداء كما تعبر هذه النسبة عن مردودية الأصل الاقتصادي للمؤسسة.¹

تسمى كذلك بالعائد على الموجودات، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها وأصولها، وتقاس أيضا مدى نجاح الإدارة في استعمال هاته الأصول التي عهدت إليها، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

1-6- نسب الإنتاجية

هي تلك النسبة الموجودة بين إنتاج ما من جهة، ومن جهة أخرى العناصر التي ساهمت للحصول على هذا الإنتاج من عمل، رأس مال، استهلاكات وسيطية، وتشكل الإنتاجية أحد المقاييس التي تسمح بقياس مدى

¹ خالد سحنون، "تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك دراسة حالة مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الفرنسية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك ومالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2016، ص 219.

² محمد الأمين عكوش، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

النتائج التي تحصلت عليها المؤسسة حيث يمثل الارتفاع في مستوى الإنتاجية أحد أهم محركات النمو، وتعتبر الإنتاجية عن كفاءة استخدام الموارد في تحقيق الإنتاج الكلي للمؤسسة، ونذكر منها ما يلي:¹

1-6-1- إنتاجية العمل

تبين هذه النسبة مساهمة كل وحدة نقدية من الأجور المدفوعة للعمال في تحقيق القيمة المضافة خلال فترة زمنية محددة، ويتم حسابها بالطريقة التالية:

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{أجور المستخدمين}}$$

1-6-2- إنتاجية رأس المال

تعرف إنتاجية رأس المال بأنها النسبة بين كمية أو قيمة مخرجات النشاط (الإنتاج الإجمالي، رقم الأعمال، القيمة المضافة) وبين مقدار الوسائل المالية المستخدمة في مختلف عمليات الإنتاج، وبغرض قياسها يتم استخدام العلاقات الأكثر دلالة ووضوحا في التحليل المالي، نذكر إحداها:

- إنتاجية الأصول الثابتة

يعبر عن مردود الأصول في إنجاز مستوى النشاط المحقق، وتقاس بنسبة النشاط إلى مجموع أو جزء من الأصول الثابتة التي ساهمت في تحقيق هذا النشاط، وتحسب:

$$\text{إنتاجية رأس العمل} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{التثبيتات العينية}}$$

2- مؤشرات تقييم الأداء المالي الحديثة

نظرا لعيوب المؤشرات التقليدية للأداء المالي، ظهرت بمرور الزمن مؤشرات حديثة لتقييم الأداء المالي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

2-1- المؤشرات الاقتصادية

2-1-1- القيمة الاقتصادية المضافة EVA

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة بأنها معيار لقياس الأداء من خلال تحديد الأساليب التي تساهم في رفع قيمة المؤسسة أو القضاء عليها وهي تسمح بتحديد الأرباح المتبقية بعد طرح التكاليف الرأسمالية، وتقييم

¹ أحمد شعشوع، مرجع سبق ذكره، ص ص 119-121.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

تكلفة الفرصة البديلة للمساهمين، والقيمة الاقتصادية المضافة تساوي بالضبط المبالغ التي تم الحصول عليها من خلال التدفقات النقدية المخصومة أو صافي القيمة الحالية.¹

ويمكن تحديد القيمة الاقتصادية المضافة من خلال:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = \text{نتيجة الاستغلال الصافية بعد الضرائب} - (\text{المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال} \times \text{الأموال المستثمرة})$$

$$\text{EVA} = \text{NOPAT} - (\text{WACC} \times \text{Capital Invested})$$

حيث:

- NOPAT : نتيجة الاستغلال الصافية بعد الضريبة.

- WACC : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

- CI : الأموال المستثمر.

2-1-2- عائد التدفق النقدي على الاستثمار CFROI

يسمح هذا المؤشر بحساب الأداء الكلي للمؤسسة، ومن ثم نجده يعطي صورة عامة لها لكي يتيح للمسيرين عقد المقارنة في الأداء بين المؤسسات المتواجدة في نفس القطاع أو بين فرص استثمارية أخرى، كما يسمح هذا المؤشر بتقييم أداء المسيرين أنفسهم عبر السنوات الماضية ومن خلال التوقعات التي أعدها، كما يمكن استعمال هذا المؤشر أيضا في حساب مردودية كل وحدة أو قسم أو بشكل عام كل مركز مسؤولية على حدى، حيث يتم من خلاله تقييم أداء المسؤولين عنها، وعقد مقارنات بين مختلف مراكز المسؤولية وتتبع الأداء من خلال المقارنة مع السنوات الماضية. ويمكن حساب هذا المؤشر كالاتي:²

$$\text{CI} = \sum_{t=1}^T \frac{\text{CF}_t}{(1 + \text{CFROI})^t} + \frac{\text{VR}_t}{(1 + \text{CFROI})^t}$$

¹ حسينة صيفي، "قياس الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة EVA دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة 2008-2013"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية واقتصادية، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016 / 2015، ص ص 29-30.

² هوارى سويسي، "دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة"، مجلة الباحث، ال عدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص ص 56-57.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

حيث أن:

CI : المبلغ المستثمر (الأصل الاقتصادي) بالمبالغ الإجمالية قبل الاهتلاكات والمؤونات ويحسب بعد التضخم؛

CF_t: التدفقات النقدية التشغيلية أو التدفقات النقدية المتاحة.

T : عمر مشروع الاستثماري.

VR_T: القيمة المتبقية للمشروع.

2-2- المؤشرات السوقية

2-2-1- القيمة السوقية المضافة MVA

عرفت القيمة السوقية المضافة MVA بأنها: "المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهم به، ويعبر هذا المؤشر عن الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر، ويستخدم هذا المقياس لتقييم أداء الشركة منذ إنشائها إلى تاريخ المعلومات التي تم تحليلها، ويمكن استخدام هذا المقياس لمقارنة أداء الشركات في قطاعات اقتصادية مختلفة"¹. ويتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة MVA كما يلي²:

$$MVA = MVE - BVE$$

حيث أن:

- **MVA** : القيمة السوقية المضافة.

- **MVE** : القيمة السوقية لأسهم الشركة = (عدد الأسهم المصدرة × سعر السهم في السوق المالي)

- **BVE** : القيمة الدفترية لحقوق المالكين.

¹ سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² إياد طاهر محمد وآخرون، "قياس وتحليل النجاح المالي وفق المؤشرات المالية الحديثة دراسة تطبيقية في سوق أبو ظبي

المالي"، مجلة دراسات اقتصادية، ال عدد38، جامعة السليمانية وجامعة بغداد، أوت 2019، ص 27.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

2-2-2- إجمالي عائد المساهمين TSR

يعرف مؤشر إجمالي عائد المساهمين TSR بأنه: "معدل المردودية السنوي للاستثمارات في فترة معينة، حيث يهدف إلى إعطاء صورة على الأداء التاريخي والأساسي للمؤسسة، ويقاس لنا العائد المحقق خلال فترة الاحتفاظ، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:¹

$$\text{إجمالي عائد المساهمين} = \frac{\text{السعر الابتدائي} - \text{السعر النهائي} + \text{توزيعات الأرباح للسهم}}{\text{السعر الابتدائي}}$$

2-2-3- مؤشر Q لجيمس توبين

قام جيمس توبين الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1981 بوضع نظرية للاستثمار توضح كيفية حساب q ، وهو يرى أن من مصلحة المؤسسة مواصلة الاستثمار إذا كان يحقق عوائد، والتي تعطي قيمة اقتصادية مضافة موجبة، أي أن المؤسسة تستمر في الاستثمار في حال كانت نسبة q أكبر أو تساوي الواحد حيث:²

$$q1 = 1 + \frac{MVA}{K0} \geq 1$$

كما تمت صياغة هذه النسبة كما يلي:

$$Q \text{ توبين} = \frac{\text{القيمة السوقية للمؤسسة}}{\text{القيمة استبدال الأصول}}$$

¹ محمد زرقون وآخرون، "دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة 2010-2015"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، ال عدد 02، ال مجلد 03، جوان 2018، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 219.

² حسينة صيفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تم التطرق في هذا المبحث إلى ما توصل إليه الباحثون السابقون حول موضوع دراستنا، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب؛ تناول المطلب الأول الدراسات السابقة باللغة العربية، في حين أن المطلب الثاني تطرق إلى الدراسات السابقة باللغة الأجنبية، أما المطلب الثالث فقد تمت فيه المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

- الدراسة الأولى: دراسة مقال أحلام بلقاسم كحلولي، بعنوان: تأثير الخصخصة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة المواد الدسمة سييوس "لابال"، سكيكدة، الجزائر، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم حصيلة الخصخصة وواقعها في الجزائر، وتحديد تأثيرها على الأداء المالي لمؤسسة المواد الدسمة سييوس لابال، ومحاولة الاستفادة من تجربة الخصخصة بالمؤسسة محل الدراسة والخروج بجملة من الاقتراحات، حيث تمثلت إشكالية البحث فيما يلي: إلى أي مدى أثرت الخصخصة على الأداء المالي لمؤسسة المواد الدسمة سييوس "لابال"؟

لدراسة الموضوع تم التركيز على تحليل الأداء المالي باستعمال بعض المؤشرات المالية في الفترة السابقة والتالية للخصخصة لمؤسسة المواد الدسمة سييوس "لابال".

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: لقد سجلت معظم المؤشرات المالية بعد الخصخصة نتائج سلبية، وهذا ما ينفي الفرضية الرئيسية للدراسة.

- الدراسة الثانية: دراسة مذكرة ماجستير شرياف وحيدة، بعنوان: التحفيز وطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنايب الحديدية والشركة ذات المسؤولية المحدودة آل دوداح للخدمات العامة والتجارة، تخصص إدارة أعمال، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر 2010/2009.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحفيز، والدور الذي يلعبه في تطور المؤسسات العمومية والخاصة ووصولها لتحقيق أهدافها ومعرفة مدى تأثير طبيعة الملكية على التحفيز في المؤسسة، حيث تمثلت إشكالية البحث في: هل لطبيعة ملكية المؤسسات الاقتصادية تأثير على فعالية التحفيز فيها؟

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

ولدراسة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الموجبي من أجل دراسة أثر طبيعة الملكية على التحفيز في المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية وذلك لمعرفة الاختلاف الموجود بينهما، وتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من أجل تقريب وإسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاصة والعمومية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: تؤثر طبيعة ملكية المؤسسة الاقتصادية على التحفيز، حيث أنه يختلف في المؤسسة العمومية من حيث التركيبة والأسس عنه في المؤسسة الخاصة.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة مذكرة ماستر مزوزي جمال وبلفار عبد الرزاق، بعنوان: تأثير ملكية المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة -دراسة حالة مؤسستي مطاحن البيبان ومطاحن بن حمادي جريبور في ولاية برج بوعريريج خلال الفترة 2020/2018، برج بوعريريج، الجزائر، 2022/2021.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة الموجودة بين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وطبيعة ملكيتها، وتحديد الفرق في الأداء المالي بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين مؤسستين بولاية برج بوعريريج، إحداهما ذات ملكية عمومية والأخرى ذات ملكية خاصة، بحيث تم تحليل القوائم المالية للمؤسستين خلال الفترة الممتدة 2018 إلى 2020.

توصلت هذه الدراسة إلى أن عملية تقييم الأداء المالي مهمة لما تقدمه من معلومات للأطراف التي لها صلة بالمؤسسة مما يسمح بالحكم على كفاءة وفعالية المركز المالي للمؤسسة، وقد توصلت الدراسة كذلك إلى أن الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية يتأثر بطبيعة ملكيتها، حيث تمثلت إشكالية البحث فيما يلي: ما هي الفروقات على مستوى الأداء المالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة؟

ولدراسة الموضوع تم تقييم الأداء المالي لمؤسستي مطاحن البيبان ومطاحن بن حمادي جريبور باستخدام النسب المالية التي تم حسابها بالاعتماد على القوائم المالية التي تم الحصول عليها من قسم المحاسبة للمؤسستين محل الدراسة، وتحليل مختلف النتائج المتوصل إليها.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

جدول (02): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة باللغة العربية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	مجال المقارنة
الفترة الممتدة 2017-2019	الفترة 2009-2022	الفترة الزمنية
هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الملكية في المؤسسات الاقتصادية ومختلف الجوانب المتعلقة بها وكذا مفهوم الأداء المالي وعلاقته بطبيعة الملكية.	هدفت معظم الدراسات لإبراز الفروقات بين المؤسسات الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.	الأهداف
استخدمنا في الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لاختبار الفرضيات بالاعتماد على الدراسة الحالية.	أغلب الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات بالاعتماد على الدراسة الميدانية.	منهج الدراسة
اعتمدنا في الدراسة الحالية على مجموعة معتبرة من النسب المالية بهدف تحديد العلاقة بين الأداء المالي وطبيعة الملكية للمؤسسات الاقتصادية.	اعتمدت الدراسات السابقة على مجموعة من الأدوات، من بينها الاستبيان، وقوائم مالية.... الخ.	أداة البحث المستخدمة
أجريت دراستنا على المستوى الوطني	أجريت الدراسات السابقة بالمستوى الوطني	بيئة الدراسة
يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المؤسسات في القطاع الخاص والعام وبمختلف النشاطات.	يتكون مجتمع الدراسة من قطاعات معينة.	مجتمع الدراسة (العينة)

المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- الدراسة الأولى: دراسة مقال Nga thi و True Viet Thanh tran و Dut van vo

phuong dang، بعنوان **The impact of ownership Structure on listed firms**

المجلة الآسيوية لاقتصاديات التمويل والأعمال، ال

عدد11، ال مجلد07، جامعة كان ثو، الفيتنام، 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تأثير هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة

الفيتنام، حيث تمثل إشكالية هذا البحث في: هل توجد علاقة بين هيكل الملكية وأداء الشركات؟

ولدراسة الموضوع تم دراسة عينة من 502 مؤسسة مدرجة في أسهم بورصة "HOCHIMINH"

خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة بين ملكية الدولة للمؤسسات العمومية وبين ضعف

الأداء للشركات الفيتنامية المدرجة في البورصة، كما أوصت الدراسة بأن تقلل الشركات الفيتنامية

المدرجة في البورصة من نسبة امتلاك الدولة للأسهم من أجل تحسين أداء الشركات.

الدراسة الثانية: دراسة مقال Ferina Marimuthu، بعنوان **"Factors Driving the Financial**

Performance of State-Owned enterprises in an emerging Market"، المجلة الدولية

لريادة الأعمال، ال عدد الخاص 02، ال مجلد25، جامعة ديربان للتكنولوجيا، جنوب إفريقيا، 2021..

هدفت الدراسة إلى توفير فهم واضح لمجموعة العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات

العمومية في جنوب إفريقيا، وتمثلت إشكالية البحث في معرفة العوامل التي تؤثر على الأداء المالي

للمؤسسات العمومية في جنوب إفريقيا؟ ولدراسة هذا البحث تم الاعتماد على عينة مكونة من 33

مؤسسة تجارية عمومية في جنوب إفريقيا، استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد.

خلصت الدراسة إلى أن الرفع المالي المقاس بالديون طويلة الأجل، فرص النمو السيولة والوفر

الضريبي للاستدانة تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات المختارة.

الدراسة الثالثة: دراسة مقال Dr. A. Madhavi Latha، بعنوان : **" A comparative study of**

Financial performance of public and private sector Bank in "India

للإدارة، ال عدد06، ال مجلد14، جامعة حيدر أباد، الهند، 2023.

الفصل الأول:.....الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الأداء المالي للبنك العام SBI والبنك الخاص ICICI، في الفترة من 2019 إلى 2023، حيث تم استعمال النسب المالية لأدوات الربحية، حيث تمثلت الإشكالية الرئيسية في مقارنة الأداء المالي في البنك العام والبنك الخاص للبنوك محل الدراسة.

لإنجاز الدراسة تم استعمال البيانات المستمدة من التقارير السنوية للبنوك خلال سنوات 2019-2023 وتم تطبيق تحليل النسب لتحليل ومقارنة الاتجاهات في الأعمال المصرفية والأداء المالي.

خلصت الدراسة إلى البنك الخاص ICICI لديه قدرة أكبر على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمخاطر مقارنة ببنك SBI، أي أن البنك ICICI كما أن العملاء المصرفيين يمتلكون ثقة أكبر في البنك الخاص مقارنة من البنك ذو الملكية العمومية.

- الدراسة الرابعة: دراسة مقال Houssam Thneibat and others، بعنوان "Ownership Structure's effect on Financial performance: An empirical analysis of Jordanian listed firms"، مجلة الأعمال والإدارة المقنعة، ال عدد 01، ال مجلد 08، جامعة العقبة للتكنولوجيا، الأردن، 2021.

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر هيكل الملكية على أداء الشركات في الأردن، حيث تمثلت إشكالية البحث في: هل هيكل الملكية يؤدي إلى تعزيز الأداء المالي للشركات الأردنية أم لا؟

ولدراسة هذه الإشكالية تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد حيث شملت العينة جميع شركات السوق الأولية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2012-2018.

بينت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية العمومية وكل من المؤشرات المحاسبية العائد على الأصول ROA والمؤشر السوقي معدل توبين كما أوضحت الدراسة بأن أنواع هيكل الملكية مثل تركيز الملكية تؤثر على العائد على الأصول ومعدل توبين، في حين تؤثر الملكية الإدارية سلباً على العائد على الأصول ولا يوجد ارتباط مع Q توبين.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجراؤها في موضوع بحثنا، نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة والتي سنقوم بتوضيحها في الجدول التالي:

الجدول (03): مقارنة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية مع الدراسات الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة	مجال المقارنة
الفترة الممتدة 2017-2019	الفترة 2020-2023	الفترة الزمنية
هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الملكية في المؤسسات الاقتصادية ومختلف الجوانب المتعلقة بها وكذا مفهوم الأداء المالي وعلاقته بطبيعة الملكية.	هدفت معظم الدراسات لإبراز ماهية الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وعلاقته بطبيعة الملكية.	الأهداف
استخدمنا في الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لاختبار الفرضيات بالاعتماد على الدراسة الحالية.	أغلب الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات بالاعتماد على الدراسة الميدانية.	منهج الدراسة
اعتمدنا في الدراسة الحالية على مجموعة معتبرة من النسب المالية بهدف تحديد العلاقة بين الأداء المالي وطبيعة الملكية للمؤسسات الاقتصادية.	اعتمدت الدراسات السابقة على مجموعة من الأدوات، من بينها نماذج الانحدار والاستبيان.	أداة البحث المستخدمة
أجريت دراستنا على المستوى الوطني	أجريت الدراسات السابقة بالمستوى الأجنبي	بيئة الدراسة
يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المؤسسات في القطاع الخاص والعام وبمختلف النشاطات.	يتكون مجتمع الدراسة من قطاعات معينة.	مجتمع الدراسة (العينة)

المصدر: من اعداد الطالبتين

خلاصة الفصل

تم التركيز في الفصل الأول على استكشاف المفاهيم النظرية المتعلقة بالملكية، حيث تم تناول مجموعة متنوعة من النظريات المفسرة لطبيعة الملكية، بالإضافة إلى تقديم المفاهيم العامة حول طبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية. تم ذلك من خلال تعريف الملكية واستعراض التعاريف المختلفة للمؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى تحديد أنواعها وفقاً لطبيعتها ملكيتها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مفهوم الأداء المالي وأهميته وأهدافه والعوامل المؤثرة عليه، من خلال استعراض مجموعة من التعاريف المعطاة للأداء المالي وتقييم الأداء.

في المبحث الثاني، تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بهدف فهم البحوث والنتائج السابقة المتعلقة بالملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي مما سمح بتوفير خلفية نظرية وأدلة قياسية حول إشكالية الدراسة مع تحديد للفجوة البحثية ودعم لفرضيات البحث.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد

بعد اكتسابنا للفهم الشامل للجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، يأتي الفصل التطبيقي من أجل قياس وتقييم الأداء المالي لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في الجزائر في إطار مقارنة أدائها المالي من أجل الإجابة على اشكالية الدراسة.

سيتم مقارنة الأداء المالي للنوعين من المؤسسات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية في برنامج SPSS من أجل الوصول إلى تحديد مدى تأثيرها بطبيعة ملكيتها. تم جمع بيانات الدراسة من خلال استخدام وتحليل القوائم المالية المقدمة من قبل المؤسسات وحساب مؤشرات الأداء المالي والتي تمت مناقشتها في الفصل السابق. وبالتالي سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

- المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.

- المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض كيفية إنجاز الدراسة وتبيان طريقة اختيار مجتمع وعينة الدراسة، مع تحديد المتغيرات وكيفية جمعها وقياسها، كما سنستعرض طريقة جمع بيانات الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة من برامج واختبارات إحصائية.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة

سنقوم بشرح كيفية اختيار عينة الدراسة وتحديد المتغيرات وتجميعها بالإضافة إلى كيفية جمع البيانات وتلخيصها.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

سننظر في هذا الفرع إلى إبراز دور كل من مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في الجزائر لمجموعة من القطاعات للفترة الممتدة ما بين 2017 إلى غاية 2019.

ثانياً: عينة الدراسة

تشتمل عينة الدراسة على (10) مؤسسات اقتصادية منها (5) مؤسسات عمومية و(5) مؤسسات خاصة موزعة على مختلف القطاعات في الجزائر، والتي أمكن الحصول على بياناتها المحاسبية من خلال القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، وذلك من خلال بنوك المعلومات المتوفرة حول هذه المؤسسات. سننظر من خلال هذا الجدول إلى التعريف بمؤسسات الدراسة:

الجدول (04): التعريف بالمؤسسات محل الدراسة.

المؤسسة	نوع الملكية	القطاع	النشأة	العنوان
مؤسسة صيدال	حكومية	إنتاج وتسويق	1982	الجزائر
مؤسسة بيوفارم	خاصة	المواد الصيدلانية	1991	واد السمار بولاية الجزائر
مطاحن الحضنة	حكومية	الصناعات	1982	الشمال الشرقي لولاية
مطاحن عمر بن	خاصة	الغذائية	1982	قالمة الجزائر
فندق الأوراسي	حكومية	الترفيه والسياحة	1975	بيلدينغ فرانتز فانون

مستغانم	2018		خاصة	فندق مونتانا أزد
- تبسة- دائرة الماء الأبيض على بعد 25 كيلومتر جنوب مدينة	1990	البناء	حكومية	مصنع الاسمنت
بلدية الطاهير بولاية جيجل	1997		خاصة	مؤسسة البلاط -الطاهير-
تيزي وزو دائرة عيسات ايدير	1983		حكومية	مؤسسة ENIEM
برج بوعريريج طريق المسيلة	2003		خاصة	مؤسسة CONDOR

المصدر: من اعداد الطالبتين

الفرع الثاني: تحديد المتغيرات وقياسها

لمقارنة الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على النسب المالية المتعارف عليها والتي سبق تبيانها في الفصل النظري للدراسة.

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة

تم الاعتماد على النسب المالية المتعارف عليها في التحليل المالي كما تم حساب مؤشر يجمع النسب المتجانسة والتي تم اعتمادها لقياس الأداء المالي لعينة الدراسة. فيما يلي تبيان النسب المالية التي تم استخدامها:

- نسب السيولة: نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة الفورية.
- نسب المديونية: نسبة الرفع المالي، نسبة الاستقلالية المالية.
- نسب النشاط: معدل دوران الأصول الإجمالية، معدل دوران الأصول الثابتة، معدل دوران الذمم المدينة، معدل دوران الذمم الدائنة، فترة تحصيل وتسديد الذمم، معدل دوران المخزونات.

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

- نسب الربحية: هامش الربح الإجمالي، هامش الربح التشغيلي، هامش الربح الصافي.
- نسب المردودية: معدل العائد التشغيلي على الأصول، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية
- نسب الإنتاجية: إنتاجية العمل، إنتاجية رأس المال.

ثانيا: قياس متغيرات الدراسة

تم حساب النسب المالية المستخدمة وفق العلاقات التي تم استعراضها في الجانب النظري من خلال القوائم المالية لمؤسسات عينة الدراسة، مع العلم بأن حساب النسب المالية عموما متفق عليه بين المحللين الماليين ولا توجد اختلافات جوهرية في ذلك.

- حساب المتوسط الحسابي للنسب المالية

بعد أن قمنا بحساب النسب المالية، ومن أجل المقارنة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، قمنا بحساب متوسط كل نسبة مالية لثلاث سنوات، فمثلا في نسبة السيولة العامة قمنا بحساب متوسط نسبة السيولة العامة وفق العلاقة التالية:

متوسط السيولة العامة للمؤسسات الاقتصادية العمومية=

$$\frac{\text{نسبة السيولة العامة لسنة 2017} + \text{نسبة السيولة العامة لسنة 2018} + \text{نسبة السيولة العامة لسنة 2019}}{3}$$

متوسط السيولة العامة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة=

$$\frac{\text{نسبة السيولة العامة لسنة 2017} + \text{نسبة السيولة العامة لسنة 2018} + \text{نسبة السيولة العامة لسنة 2019}}{3}$$

وبالتالي يمكن تعميم حساب النسب المالية وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\bar{X}_1 = \sum_1^t \frac{x_{it}}{3}$$

حيث أن:

\bar{X}_1 : متوسط النسبة المالية المعنية؛

x_{it} : النسبة المالية المعنية في السنة t؛

ا : نوع النسبة المالية.

الفرع الثالث: مصادر جمع المعلومات

تم جمع المعلومات الخاصة بدراستنا من مصادر أولية وثانوية، كما يلي:

أولاً: المصادر الأولية

تمت معالجة الجانب النظري للدراسة بالاعتماد على الكتب، المراجع باللغة العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، المجالات، المقالات والدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، والمطالعة على مواقع الأنترنت.

ثانياً: المصادر الثانوية

لمعالجة الجانب التطبيقي، تم الحصول على بيانات الدراسة بالاعتماد على القوائم المالية، جدول حسابات النتائج.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على القوائم المالية ومجموعة من البرامج والاختبارات، من أهم البرامج

المستخدمة في دراستنا برنامج Excel و Mann-Whitney

الفرع الأول: أداة جمع البيانات

من أجل جمع بيانات الدراسة والتي شملت عينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر عمومية وخاصة، تم الاستعانة بالقوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية الأداة الرئيسية لجمع بيانات الدراسة، باعتبارها المصدر الأساسي لمتغيرات الدراسة والتي بدونها لا يمكن إتمام الدراسة والوصول إلى النتائج المرجوة. تم الاعتماد على القوائم المالية خلال مرحلة ما قبل جائحة كوفيد 19 من أجل تجنب تأثير هذه الأخيرة على الأداء المالي لمؤسسات العينة المختارة.

الفرع الثاني: البرامج والاختبارات الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة من البرامج والاختبارات الإحصائية، سنحاول تبيانها من خلال هذا الفرع

1- البرامج المستخدمة

1-1- برنامج Excel: وهو من أشهر البرامج في مجال جمع وتحليل البيانات، وإنشاء الرسوم البيانية وتم استخدامه على وجه الخصوص من أجل حساب النسب والمؤشرات المالية للدراسة، إذ أنه يسهل عمليات الحساب للنسب وفق دوال معينة.

1-2- برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (إصدار 25): هو برنامج خاص بتحليل البيانات الإحصائية. يستخدم على نطاق واسع في مجالات البحث الأكاديمي، تم تطويره في الأصل من قبل شركة SPSS Inc. في عام 1968م، واستحوذت عليه شركة IBM في عام 2007م، ويعرف الآن بـ IBM SPSS Statistics. تم استخدام هذا البرنامج في الاختبار الإحصائي مان ويتي الذي اعتمدت عليه الدراسة.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة

من خلال طبيعة الدراسة والهادفة إلى مقارنة الأداء المالي بين مؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة تم الاعتماد على الاختبار الإحصائي التالي:

- اختبار مان-ويتني Mann-Whitney: هو اختبار إحصائي يستخدم لمقارنة متوسطات مجموعتين مستقلتين لمعرفة ما إذا كانت توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بينهما. لا يستدعي إلى وجود شروط تتعلق بالعينتين.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

انطلاقاً من الدراسة التي أجريناها تمكنا من الوصول إلى مجموعة من النتائج، سنحاول من خلال هذا المبحث إبرازها ومناقشتها

المطلب الأول: عرض النتائج

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا وذلك من خلال عرض الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الفرع الأول: الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا الفرع استعراض الاحصائيات الوصفية لكل من نسب السيولة، نسب المديونية، نسب الربحية، نسب النشاط، المردودية والانتاجية قبل القيام باختبارات الإحصاء الاستدلالي، نقوم أولاً باستعراض الإحصائيات الوصفية لها، كما هو موضح أدناه:

أولاً: الإحصائيات الوصفية لنسب السيولة والمديونية

الجدول (05): الإحصائيات الوصفية لنسب السيولة والمديونية

النسب	طبيعة المؤسسة	أكبر قيمة	أقل قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
السيولة العامة	المؤسسات العمومية	3.49	1.45	2.3660	0.88175
	المؤسسات الخاصة	1.60	0.08	0.7418	0.60412
السيولة السريعة	المؤسسات العمومية	2.28	0.62	1.5840	0.61423
	المؤسسات الخاصة	0.92	0.07	0.3500	0.37295
السيولة الفورية	المؤسسات العمومية	2.14	0.21	0.9880	0.76842
	المؤسسات الخاصة	0.11	0.03	0.698	0.03342
الرفع المالي	المؤسسات العمومية	2.16	0.20	0.7640	0.79138
	المؤسسات الخاصة	1	0.10	0.6612	0.34066
الاستقلالية المالية	المؤسسات العمومية	5.04	0.32	2.3640	1.99555
	المؤسسات الخاصة	3.86	0.02	1.1220	1.58427

المصدر: من اعداد الطالبتين

1-نسب السيولة

1-1-السيولة العامة

من خلال الجدول (05) يظهر بأن أقل قيمة في نسب السيولة العامة للمؤسسات الاقتصادية العمومية هي 1.45 وأكبر قيمة تصل إلى 3.49، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة هي 0.08 وأكبر قيمة هي 1.60، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية فهو 2.3660، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة 0.7418، والانحراف المعياري في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو 0.88175، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة هو 0.60412.

1-2-السيولة السريعة

من خلال الجدول (05) يظهر بأن أقل قيمة في نسب السيولة السريعة للمؤسسات الاقتصادية العمومية هي 0.62 وأكبر قيمة تصل إلى 2.28، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة هي 0.07 وأكبر قيمة هي 0.92، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية فهو 1.5840، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة فهو 0.3500، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو 0.61423، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة هو 0.37295.

1-3-السيولة الفورية

من خلال الجدول (05) يظهر بأن أقل قيمة في نسب السيولة الفورية للمؤسسات الاقتصادية العمومية هي 0.21 وأكبر قيمة تصل إلى 2.14، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة هي 0.03 وأكبر قيمة هي 0.11، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية فهو 0.9880، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة فهو 0.698، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو 0.76842، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة هو 0.03342.

2-نسب المديونية

2-1-الرفع المالي

من خلال الجدول (05) يظهر بأن أقل قيمة في نسب الرفع المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية هي 0.20 وأكبر قيمة تصل إلى 2.16، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة هي 0.10 وأكبر قيمة هي 1، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية فهو 0.7640،

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

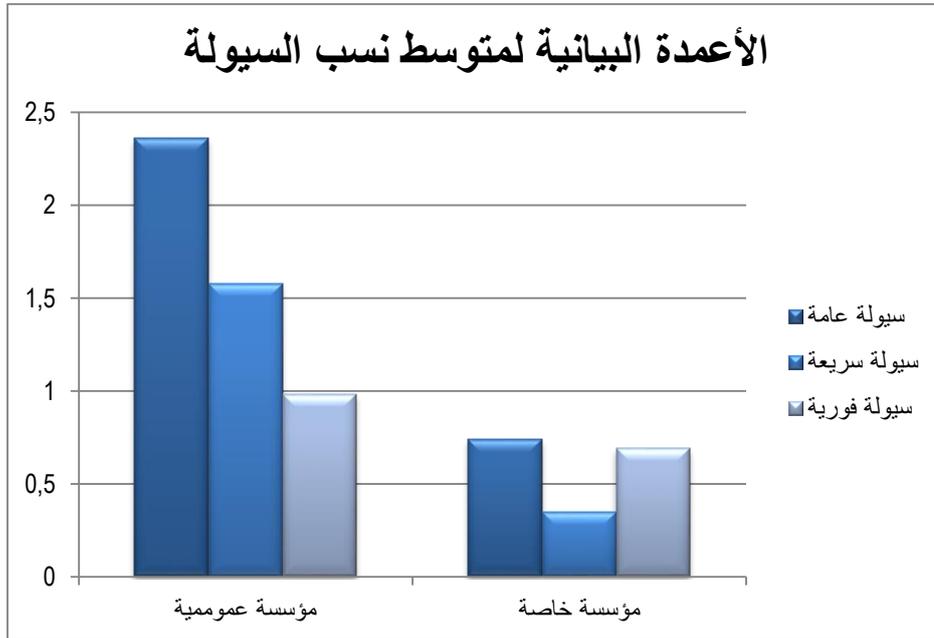
أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة فهو 0.6612، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو 0.79138، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة هو 0.34066.

2-2-الاستقلالية المالية

من خلال الجدول (05) يظهر بأن أقل قيمة في نسب الاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية هي 0.32 وأكبر قيمة تصل إلى 5.04، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة هي 0.02 وأكبر قيمة هي 3.86، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية فهو 2.3640، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة فهو 1.1220، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو 1.99555، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة هو 1.58427.

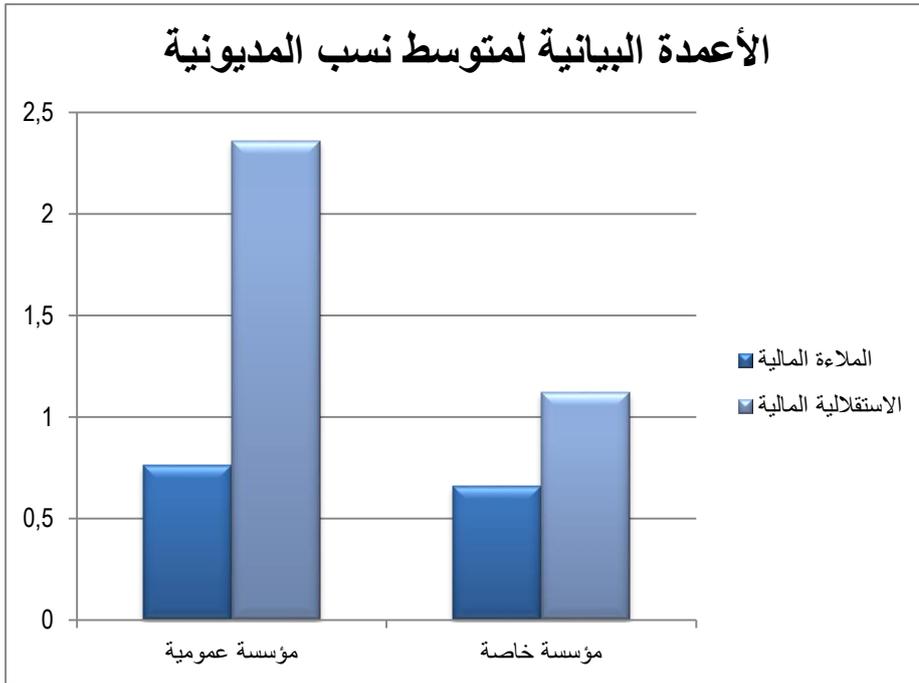
يمكننا تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول (05) في الرسومات البيانية رقم (02) و (03) والمتمثلة في الأعمدة البيانية لمتوسط نسب السيولة والملاءة المالية كما هو موضح أدناه:

الأعمدة البيانية (01): الأعمدة البيانية لمتوسط نسب السيولة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المتوسط الحسابي في الجداول السابقة.

الأعمدة البيانية (03): الأعمدة البيانية لمتوسط نسب المديونية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المتوسط الحسابي في الجداول السابقة.

ثانيا: الإحصائيات الوصفية لنسب الربحية

سنقوم باستعراض الإحصائيات الوصفية لنسب الربحية كما هو مبين في الجدول (06).

الجدول (06): الإحصائيات الوصفية لنسب الربحية

النسب	طبيعة المؤسسة	أكبر قيمة	أقل قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
هامش الربح الإجمالي	المؤسسات العمومية	0.38	0.14	0.2180	0.09550
	المؤسسات الخاصة	0.14	0.04	0.1018	0.05300
هامش الربح التشغيلي	المؤسسات العمومية	0.35	0.14	0.2140	0.08325
	المؤسسات الخاصة	0.17	0.06	0.1032	0.04140
هامش الربح الصافي	المؤسسات العمومية	0.31	0.14	0.1860	0.0774
	المؤسسات الخاصة	0.14	0.03	0.1032	0.04000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

1- هامش الربح الإجمالي

من خلال الجدول (06) يظهر بأن أقل قيمة في نسب هامش الربح الإجمالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية هي 0.14 وأكبر قيمة تصل إلى 0.38، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة هي 0.04 وأكبر قيمة هي 0.14، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية فهو 0.2180، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة فهو 0.1018 في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو 0.09550، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة هو 0.05300.

2- هامش الربح التشغيلي

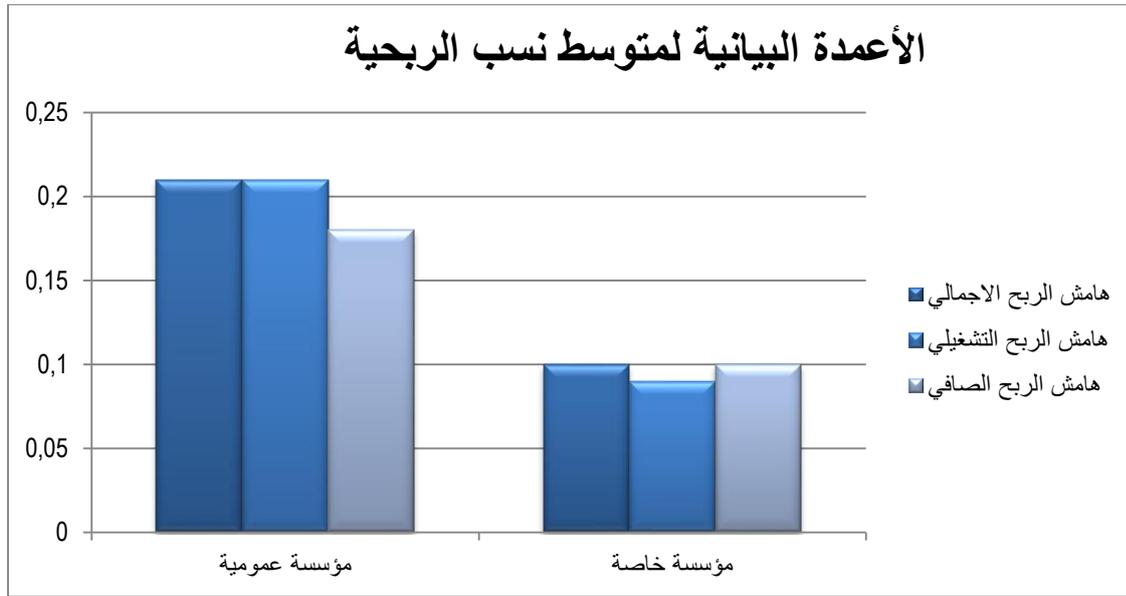
من خلال الجدول (06) يظهر بأن أقل قيمة في نسب هامش الربح التشغيلي للمؤسسات الاقتصادية العمومية هي 0.14 وأكبر قيمة تصل إلى 0.35، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة هي 0.06 وأكبر قيمة هي 0.17، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية فهو 0.2140، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة فهو 0.1032، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو 0.08325، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة هو 0.04140.

3- هامش الربح الصافي

من خلال الجدول (06) يظهر بأن أقل قيمة في نسب هامش الربح الصافي للمؤسسات الاقتصادية العمومية هي 0.14 وأكبر قيمة تصل إلى 0.31، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة هي 0.03 وأكبر قيمة هي 0.14، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات الاقتصادية العمومية فهو 0.1860، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة فهو 0.1032، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو 0.0774، أما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة هو 0.04000.

يمكننا تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (06)، في الرسم البياني رقم (03) والمتمثل في الأعمدة البيانية لمتوسط نسب الربحية كما هو موضح أدناه:

الأعمدة البيانية (03): الأعمدة البيانية لمتوسط نسب الربحية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المتوسط الحسابي في الجداول السابقة.

ثالثا: الإحصائيات الوصفية لنسب النشاط

يوضح الجدول رقم (07) الإحصائيات الوصفية لنسب النشاط.

الجدول (07): الإحصائيات الوصفية لنسب النشاط

النسب	طبيعة المؤسسة	أكبر قيمة	أقل قيمة	المتوسط	الانحراف
إجمالي معدل	المؤسسات العمومية	0.81	0.19	0.3640	0.26369
دوران الأصول	المؤسسات الخاصة	0.95	0.12	0.5700	0.38529
إجمالي معدل	المؤسسات العمومية	1.32	0.26	0.5860	0.43850
دوران الأصول	المؤسسات الخاصة	8.58	0.32	3.7680	4.28431
إجمالي معدل	المؤسسات العمومية	10.04	0.48	2.5060	4.21298
دوران	المؤسسات الخاصة	18.62	0.98	5.1660	7.55456
معدل دوران	المؤسسات العمومية	11.29	1.03	5.3960	5.91399
الزبائن	المؤسسات الخاصة	38.18	0.14	15.3900	17.25146
معدل دوران	المؤسسات العمومية	4.96	2.21	3.3560	1.08565
الموردين	المؤسسات الخاصة	11.14	0.21	3.8280	4.38019
فترة تحصيل	المؤسسات العمومية	119.08	40.11	64.2660	35.26128
الزبائن	المؤسسات الخاصة	140.44	9.95	68.8200	57.03280

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

36.46348	125.2820	80.68	168.88	المؤسسات العمومية	فترة تسديد
101.87160	135.2980	35.87	276.44	المؤسسات الخاصة	الموردين

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

1- إجمالي معدل دوران الأصول

من خلال الجدول (07) يظهر بأن أقل قيمة في نسب إجمالي معدل دوران الأصول للمؤسسات العمومية هي 0.19 وأكبر قيمة تصل إلى 0.81، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 0.12 وأكبر قيمة هي 0.95، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 0.3640، أما في المؤسسات الخاصة فهو 0.5700، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 0.26369، أما في المؤسسات الخاصة هو 0.38529.

2- إجمالي معدل دوران الأصول الثابتة

من خلال الجدول (07) يظهر بأن أقل قيمة في نسب إجمالي معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسات العمومية هي 0.26 وأكبر قيمة تصل إلى 1.32، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 0.32 وأكبر قيمة هي 8.58، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 0.5860، أما في المؤسسات الخاصة فهو 3.7680، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 0.43850، أما في المؤسسات الخاصة هو 4.28431.

3- إجمالي معدل دوران المخزونات

من خلال الجدول (07) يظهر بأن أقل قيمة في نسب إجمالي معدل دوران المخزونات للمؤسسات العمومية هي 0.48 وأكبر قيمة تصل إلى 10.04، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 0.98 وأكبر قيمة هي 18.62، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 2.5060، أما في المؤسسات الخاصة فهو 5.1660، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 4.21298، أما في المؤسسات الخاصة هو 7.55456.

4- معدل دوران الزبائن

من خلال الجدول (07) يظهر بأن أقل قيمة في نسب إجمالي معدل دوران الزبائن للمؤسسات العمومية هي 1.03 وأكبر قيمة تصل إلى 11.29، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 0.14 وأكبر قيمة هي 38.18، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 5.3960، أما في المؤسسات الخاصة فهو 38.18.

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

الخاصة فهو 15.3900، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 5.91399، أما في المؤسسات الخاصة هو 17.25146.

5-معدل دوران الموردين

من خلال الجدول (07) يظهر بأن أقل قيمة في نسب إجمالي معدل دوران الموردين للمؤسسات العمومية هي 2.21 وأكبر قيمة تصل إلى 4.96، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 0.21 وأكبر قيمة هي 11.14، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 3.3560، أما في المؤسسات الخاصة فهو 3.8280، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 1.08565، أما في المؤسسات الخاصة هو 4.38019.

6-فترة تحصيل الزبائن

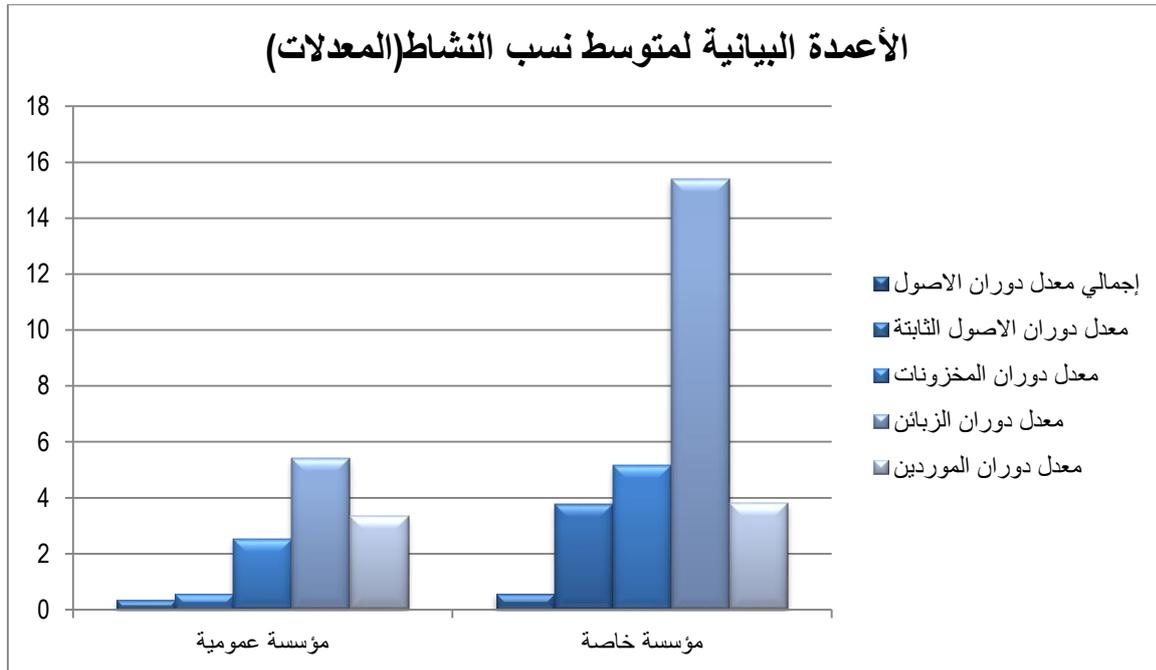
من خلال الجدول (07) يظهر بأن أقل قيمة في نسب فترة تحصيل الزبائن للمؤسسات العمومية هي 40.11 وأكبر قيمة تصل إلى 119.08، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 9.95 وأكبر قيمة هي 140.44، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 64.2660، أما في المؤسسات الخاصة فهو 68.8200، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 35.26128، أما في المؤسسات الخاصة هو 57.03280.

7-فترة تسديد الموردين

من خلال الجدول (07) يظهر بأن أقل قيمة في نسب فترة تسديد الموردين للمؤسسات العمومية هي 80.68 وأكبر قيمة تصل إلى 168.88، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 35.87 وأكبر قيمة هي 276.44، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 125.2820، أما في المؤسسات الخاصة فهو 135.2980، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 36.46348، أما في المؤسسات الخاصة هو 101.87160.

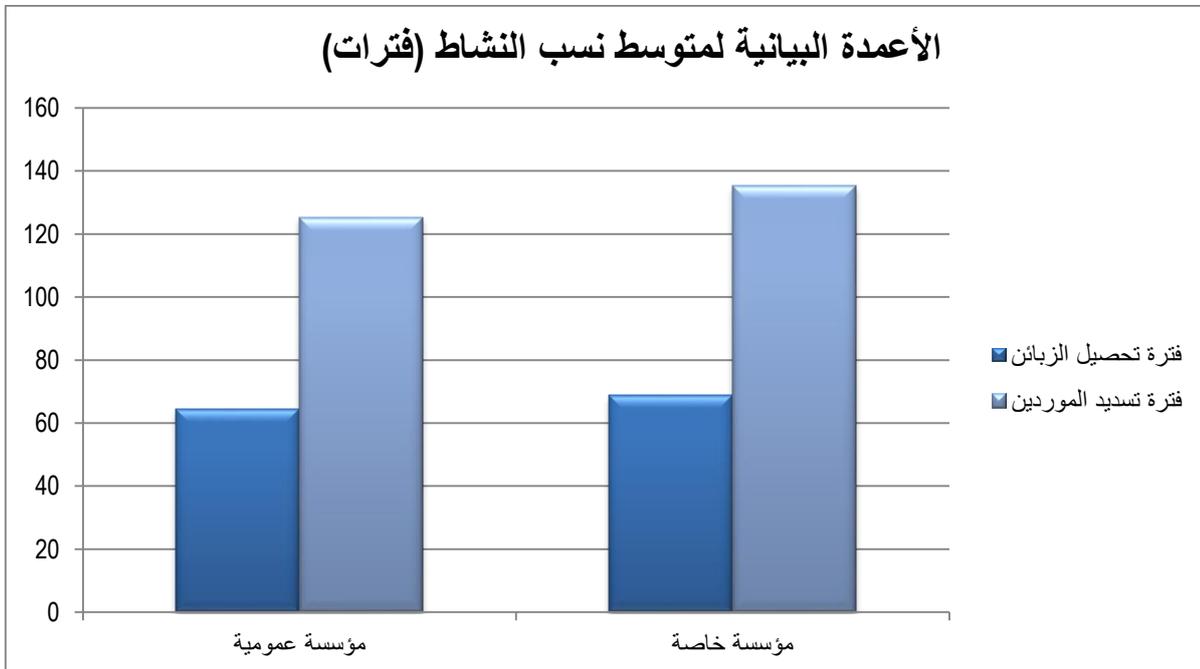
يمكننا تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (07) في الرسومات البيانية رقم (04) و(06) والمتمثلة في الأعمدة البيانية لمتوسط نسب النشاط(المعدلات) و (الفرات) كما هو موضح أدناه:

الأعمدة البيانية (04): الأعمدة البيانية لمتوسط نسب النشاط (المعدلات).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المتوسط الحسابي في الجداول السابقة.

الأعمدة البيانية (05): الأعمدة البيانية لمتوسط نسب النشاط (فترات).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المتوسط الحسابي في الجداول السابقة.

رابعاً: الإحصائيات الوصفية لنسب المردودية والإنتاجية

سنقوم باستعراض الإحصائيات الوصفية لنسب المردودية والإنتاجية كما هو مبين في الجدول (06).

الجدول (06): الإحصائيات الوصفية لنسب المردودية والإنتاجية

النسب	طبيعة المؤسسة	أكبر قيمة	أقل قيمة	المتوسط	الانحراف
معدل العائد التشغيلي على الأصول	المؤسسات العمومية	0.13	0.04	0.0730	0.04353
	المؤسسات الخاصة	0.16	0.01	0.0628	0.06252
معدل العائد على الأصول	المؤسسات العمومية	0.12	0.03	0.0660	0.04506
	المؤسسات الخاصة	0.13	0.01	0.0472	0.05033
معدل العائد على حقوق الملكية	المؤسسات العمومية	0.68	0.06	0.2660	0.26510
	المؤسسات الخاصة	0.51	0.07	0.2240	0.17315
إنتاجية العمل	المؤسسات العمومية	3.06	0.80	2.2440	1.02926
	المؤسسات الخاصة	4.04	0	1.9312	1.86074
إنتاجية رأس المال	المؤسسات العمومية	0.82	0.14	0.3560	0.26801
	المؤسسات الخاصة	0.78	0.01	0.2650	0.30862

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

1- نسب المردودية

1-1- معدل العائد التشغيلي على الأصول

من خلال الجدول (06) يظهر بأن أقل قيمة في نسب معدل العائد التشغيلي على الأصول للمؤسسات العمومية هي 0.04 وأكبر قيمة تصل إلى 0.13، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 0.01 وأكبر قيمة هي 0.16، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 0.0730، أما في المؤسسات الخاصة فهو 0.0628، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 0.04353، أما في المؤسسات الخاصة هو 0.06252.

1-2- معدل العائد على الأصول

من خلال الجدول (06) يظهر بأن أقل قيمة في نسب معدل العائد على الأصول للمؤسسات العمومية هي 0.03 وأكبر قيمة تصل إلى 0.12، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 0.01 وأكبر قيمة هي 0.13، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 0.0660، أما في المؤسسات الخاصة فهو 0.0472، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 0.04506، أما في المؤسسات الخاصة هو 0.05033.

1-3- معدل العائد على حقوق الملكية

من خلال الجدول (06) يظهر بأن أقل قيمة في نسب العائد على حقوق الملكية للمؤسسات العمومية هي 0.06 وأكبر قيمة تصل إلى 0.68، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 0.07 وأكبر قيمة هي 0.51، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 0.2660، أما في المؤسسات الخاصة فهو 0.2240، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 0.26510، أما في المؤسسات الخاصة هو 0.17315.

2- نسب الإنتاجية

2-1- إنتاجية العمل

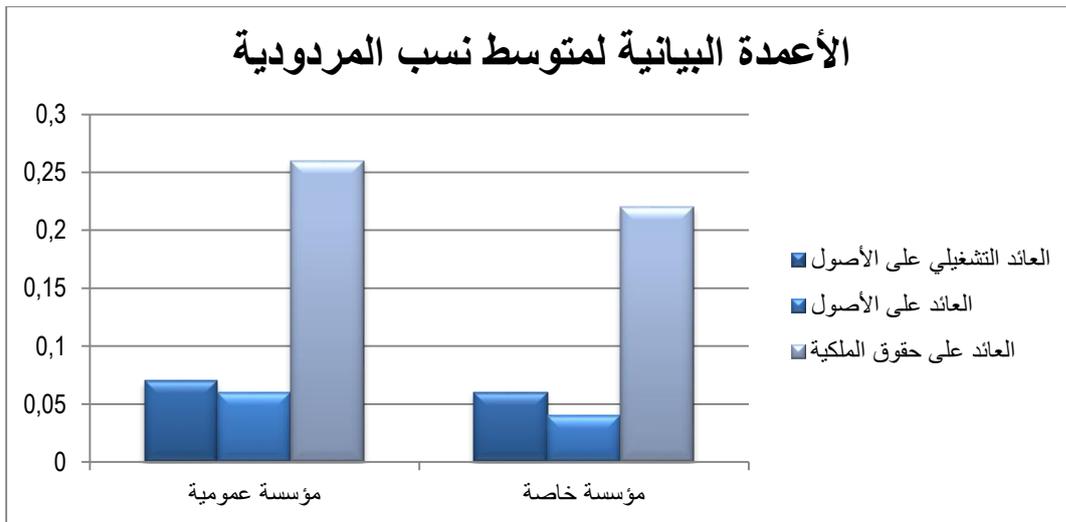
من خلال الجدول (06) يظهر بأن أقل قيمة في مؤشر المردودية للمؤسسات العمومية هي 0.80 وأكبر قيمة تصل إلى 3.06، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 0 وأكبر قيمة هي 4.04، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 2.2440، أما في المؤسسات الخاصة فهو 1.9312، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 1.02926، أما في المؤسسات الخاصة هو 1.86074.

2-2- إنتاجية رأس المال

من خلال الجدول (06) يظهر بأن أقل قيمة في نسب إنتاجية رأس المال للمؤسسات العمومية هي 0.14 وأكبر قيمة تصل إلى 0.82، في حين أن أقل قيمة للمؤسسات الخاصة هي 0.01 وأكبر قيمة هي 0.78، أما المتوسط الحسابي للمؤسسات العمومية فهو 0.3560، أما في المؤسسات الخاصة فهو 0.2650، في حين أن الانحراف المعياري في المؤسسات العمومية هو 0.26801، أما في المؤسسات الخاصة هو 0.30862.

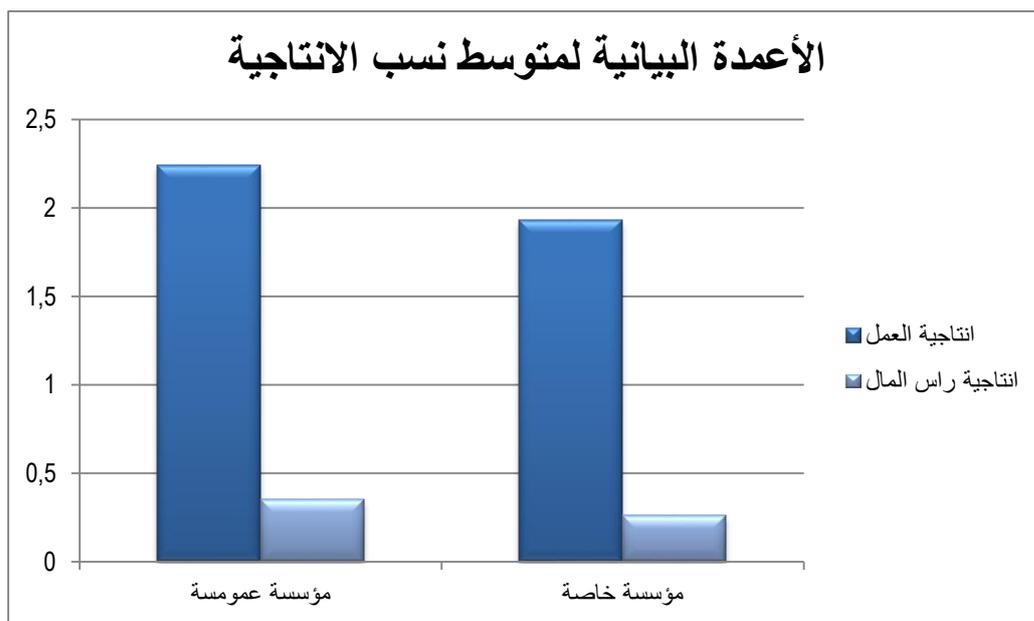
يمكننا تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (10) في الرسومات البيانية رقم (06) و(07) والمتمثلة في الأعمدة البيانية لمتوسط نسب المردودية والإنتاجية كما هو موضح أدناه:

الأعمدة البيانية (06): الأعمدة البيانية لمتوسط نسب المردودية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المتوسط الحسابي في الجداول السابقة.

الأعمدة البيانية (07): الأعمدة البيانية لمتوسط نسب الإنتاجية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المتوسط الحسابي في الجداول السابقة.

الفرع الثاني: اختبار الدراسة

أولاً: اختبار الفرضيات

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة، سيتم اختبار الفرضيات الإحصائية عن طريق أسلوب إحصائي معروف وهو اختبار ستودنت لعينيتين مستقلتين والذي من خلاله سيتم التعرف على الفروقات الجوهرية للأداء المالي ممثلاً بمجموعة من النسب المالية بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

1- اختبار ستودنت لعينتين مستقلتين (Independent Samples t-test)

هو اختبار إحصائي ملائم لدراسنا حيث يُستخدم لمقارنة متوسطات مجموعتين مستقلتين (مجموعة مؤسسات اقتصادية عمومية ومجموعة مؤسسات اقتصادية خاصة) لمعرفة ما إذا كانت توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بينهما. يشترط في استخدام اختبار ستودنت لعينتين مستقلتين مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب أن تتحقق وهي:

1-1 عشوائية البيانات

لضمان صحة اختبار ستودنت، يجب أن تكون العينتين مختارتين بشكل عشوائي. هذا يعني أن كل فرد في المجتمع لديه فرصة متساوية ليكون جزءاً من العينة، مما يساعد على ضمان تمثيلية العينات وعدم تحيزها. توجد طرق متعددة لجمع البيانات بشكل عشوائي أهمها: العينة العشوائية البسيطة، العينة الطبقية العشوائية، العينة العنقودية،... الخ.

من بين الصعوبات التي تمت مواجهتها في هذه الدراسة هو العثور على البيانات اللازمة للقيام لإجراء البحث وعلى هذا الأساس تم استخدام البيانات التي تم توفرها -على قلتها- من خلال القوائم المالية الموجودة مما ينفى شرط عشوائية البيانات.

1-2 نوع البيانات

يستخدم اختبار ستودنت البيانات الكمية (النوع الفئوي أو النسبي) مما يعني أن البيانات يجب أن تكون قابلة للقياس الكمي، مثل الدرجات أو الأوزان. البيانات الرتبية أو الاسمية غير مناسبة لهذا الاختبار بيانات الدراسة يتوفر فيها شرط رقمية البيانات.

1-3- الفرق بين حجم العينتين

من المفضل أن تكون العينتين متساويتين أو متقاربتين في الحجم لضمان دقة النتائج وهو ما يتوفر في حجم العينتين المستقلتين للدراسة حيث تبلغ عينة كل مجموعة 5 مؤسسات.

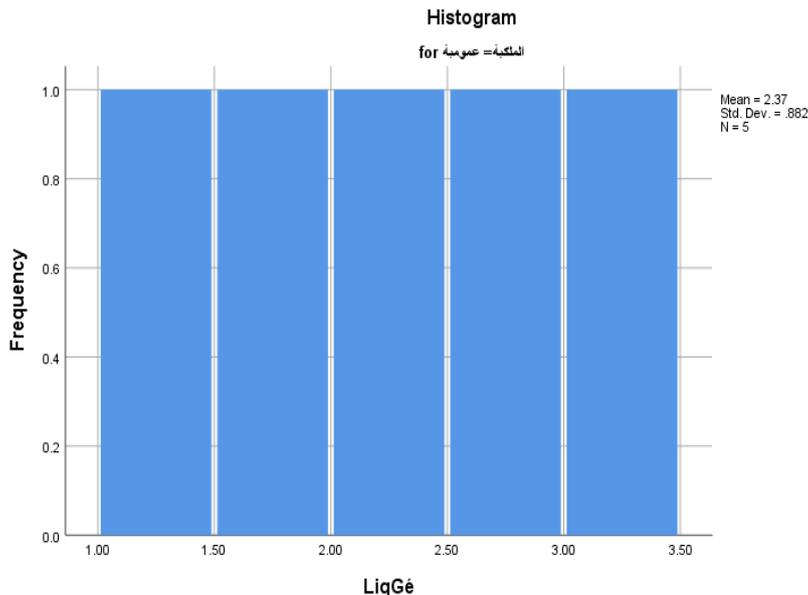
1-4- اعتدالية البيانات

من أهم شروط اختبار ستودنت لعينتين مستقلتين هو اعتدالية البيانات (التوزيع الطبيعي للبيانات) حيث يُفترض أن تكون البيانات موزعة طبيعيًا ويمكن التحقق من ذلك باستخدام عدة طرق:

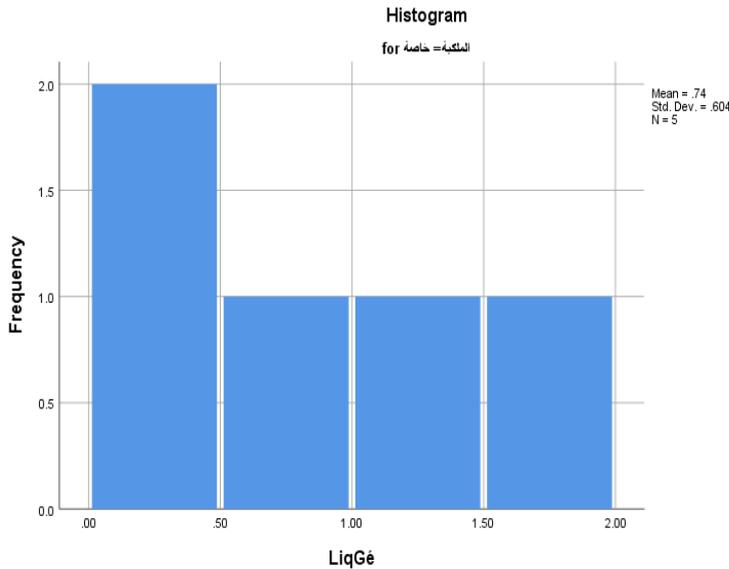
- اختبار كولموغوروف-سميرنوف: يُستخدم مع العينات الكبيرة (أكبر من 30).
- اختبار شابيرو-ويلك: يُفضل مع العينات الصغيرة (أقل من 30).
- معامل الالتواء
- الفحص البصري: ويتم ذلك عن طريق الرسوم البيانية كالمخطط الصندوقي ومخطط-Q.

بالنسبة لبيانات الدراسة، تبين بأن شرط اعتدالية البيانات غير متوفر من خلال الفحص البصري واختبار شابيرو-ويلك وسنورد مثال ذلك بالنسبة لنسبة السيولة العامة حيث أنه اتضح بأن بياناتها لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما هو موضح في نسبة السيولة العامة عند كل من المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة في الرسم البياني أدناه:

الرسم البياني (08): المدرج التكراري لنسبة السيولة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ بأن بيانات السيولة العامة لا تتبع التوزيع الطبيعي مما يؤكد عدم توفر شرطية اعتدالية البيانات.

1-5- تجانس العينتين

يجب أن تكون العينتين متجانستين، مما يعني أنهما مأخوذتان من نفس المجتمع أو أن لديهما تباين مشابه. يمكن التحقق من ذلك باستخدام اختبار ليفين (Levine) الذي يقيس مدى تجانس التباينات بين العينتين. إذا كان الاختبار يشير إلى تجانس التباينات، يمكن متابعة استخدام اختبار ستودنت.

بالنسبة لبيانات الدراسة، ومن خلال اختبار ليفين (Levine) فقد تبين توفر شرط تجانس البيانات في جميع النسب، نأخذ على سبيل المثال اختبار (Levine) لنسب السيولة العامة في المؤسسات العمومية والخاصة، من خلال اختبار الفرضتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): التباين متجانس في نسب السيولة العامة لدى المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

الفرض البديل (H_1): التباين غير متجانس في نسب السيولة العامة لدى المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

يتم اختبار النتائج من خلال المقارنة بمستوى معنوية يقدر بـ 5%، فإذا كانت النتائج أكبر من مستوى المعنوية يتم قبول الفرض الصفري، وإذا كانت النتائج أقل من مستوى المعنوية سيرفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل كما هو مبين في الجدول رقم (01).

الجدول (07): اختبار (Levine) لاختبار تجانس البيانات في نسب السيولة العامة.

Sig	درجة الحرية2	درجة الحرية1	اختبار levine	
0.336	8	1	0.919	تعتمد على المتوسط الحسابي
0.371	8	1	0.898	تعتمد على الوسيط
0.372	7.663	1	0.898	تعتمد على الوسيط مع تصحيح درجات الحرية
0.356	8	1	0.961	تعتمد على الوسط الحسابي المبتور

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (07) يظهر بأن الدلالة المعنوية في كل من المتوسط الحسابي، الوسيط، الوسيط مع تصحيح درجات الحرية، والوسط الحسابي المبتور هي $\alpha=0.366$ ، $\alpha=0.371$ ، $\alpha=0.372$ و $\alpha=0.356$ على التوالي، وجميعها أكبر من مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على تجانس البيانات في نسب السيولة العامة لدى المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة ونرفض الفرض البديل.

من خلال ما سبق وبسبب عدم توفر شرطي العشوائية والاعتدالية في اختبار T للعينتين المستقلتين، وسنقوم باختبار الفروق بالاعتماد على الاختبار اللامعلمي مان-ويتني Mann-Whitney كما هو موضح أدناه.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة باختبار مان-ويتني (Mann-Whitney U Test)

هو اختبار إحصائي لأبارامتري يستخدم لمقارنة مجموعتين مستقلتين عندما تكون البيانات غير موزعة بشكل طبيعي أو عندما تكون الفروض الأساسية لاختبار ستيودنت غير مستوفاة. يعرف هذا الاختبار أيضا باختبار ويلكوكسون للرتب غير المترابطة (Wilcoxon Rank-Sum Test).

يتم اختبار النتائج مقارنة بمستوى معنوية يقدر بـ 5%، فإذا كانت النتائج أكبر من مستوى المعنوية يتم قبول الفرض الصفري، وإذا كانت النتائج أقل من مستوى المعنوية سيرفض الفرض

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

الصفري ويقبل الفرض البديل كما هو مبين أدناه. تجدر الإشارة بأننا من خلال اختبار مان-ويتني سنقوم بمقارنة المتوسط الحسابي للنسب المالية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونقتصر بذكر اسم النسبة دون ذكر كلمة المتوسط الحسابي كل مرة لتجنب التكرار.

1- اختبار الفرضية الأولى: نسب السيولة والمديونية

سنقوم باختبار هذه الفرضية عن طريق استخدام اختبار مان ويتني لنسب السيولة ونسب المديونية على التوالي.

1-1- نسب السيولة

1-1-1- نسبة السيولة العامة: والتي تتص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في

نسب السيولة العامة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية

الخاصة، سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة العامة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة العامة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الجدول رقم (08): اختبار مان ويتني لاختبار الفروق في نسب السيولة.

النسب	المؤ العمومية	المؤ الخاصة	قيمة U	Sig	مستوى دلالة	اتخاذ القرار
						متوسط الرتب
السيولة العامة	7.60	3.40	2	0.028	0.05	دال إحصائياً
السيولة	7.80	3.20	1	0.016	0.05	دال إحصائياً
السيولة الفورية	8	3	2	0.009	0.05	دال إحصائياً

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (08) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha = 0.028$ وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha = 0.05$ وبالتالي نرفض الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة العامة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونقبل الفرض البديل.

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

1-1-2- نسبة السيولة السريعة: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة السريعة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة السريعة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة السريعة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (08) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.016$ وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نرفض الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة السريعة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونقبل الفرض البديل.

1-1-3- نسبة السيولة الفورية: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة الفورية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة الفورية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة الفورية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (08) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.009$ وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نرفض الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة الفورية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونقبل الفرض البديل.

1-2- اختبار الفرضية الأولى: نسب المديونية

1-2-1- نسبة الرفع المالي: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب

الرفع المالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الخاصة. سيتم هذا

الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب الملاءة المالية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب الرفع المالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الجدول رقم (09): اختبار مان ويتني لاختبار الفروق في نسب المديونية.

النسب	المؤ	المؤ الخاصة	قيمة U	Sig	مستوى دلالة	اتخاذ القرار
الرفع المالي	4.80	6.2	2	0.465	0.05	غير دل إحصائياً
الاستقلالية المالية	7	4	5	0.117	0.05	غير دل إحصائياً

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (09) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.465$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الرفع المالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

1-2-2-نسبة الاستقلالية المالية: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الاستقلالية المالية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب الاستقلالية المالية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب الاستقلالية المالية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (09) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.117$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

دلالة إحصائية في نسب الاستقلالية المالية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

2- اختبار الفرضية الثانية: نسب الربحية والنشاط

2-1-1-2- نسب الربحية

2-1-1-2- سب الربح الإجمالي: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب الربح الإجمالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الربح الإجمالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الربح الإجمالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الجدول رقم (10): اختبار مان ويتي لاختبار الفروق في نسب الربحية.

النسب	المؤ العمومية	المؤ الخاصة	قيمة U	Sig	مستوى دلالة	اتخاذ القرار
						متوسط الرتب
الربح الإجمالي	7.5	3.5	2.5	0.036	0.05	دال إحصائيا
الربح التشغيلي	7.6	3.4	2	0.028	0.05	دال إحصائيا
الربح الصافي	7.9	3.1	0.5	0.012	0.05	دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (10) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.036$ وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نرفض الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الربح الإجمالي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونقبل الفرض البديل.

2-1-2-2- نسب الربح التشغيلي: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب الربح التشغيلي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الربح التشغيلي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الربح التشغيلي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (10) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha = 0.028$ وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha = 0.05$ وبالتالي نرفض الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الربح التشغيلي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونقبل الفرض البديل.

2-1-3-نسبة الربح الصافي: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الربح الصافي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب الربح الصافي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب الربح الصافي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (10) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha = 0.012$ وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha = 0.05$ وبالتالي نرفض الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة الربح الصافي بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونقبل الفرض البديل.

2-2- نسب النشاط

2-2-1-نسب إجمالي معدل دوران الأصول: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إجمالي معدل دوران الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إجمالي معدل دوران الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إجمالي معدل دوران الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الجدول رقم (11): اختبار مان ويتني لاختبار الفروق في نسب النشاط.

النسب	المؤ العمومية	المؤ الخاصة	قيمة U	Sig	مستوى دلالة	اتخاذ القرار
إ.م.د.	4.6	6.4	8	0.346	0.05	غير دال إحصائياً
م.د.أ. الثابتة	4.2	6.8	6	0.175	0.05	غير دال إحصائياً
م.د. المخزون	3.8	7.2	4	0.076	0.05	غير دال إحصائياً
م.د. الزبائن	5	6	10	0.602	0.05	غير دال إحصائياً
م.د. الموردين	6.2	4.8	9	0.465	0.05	غير دال إحصائياً
فترة تحصيل	5.6	5.4	12	0.917	0.05	غير دال إحصائياً
فترة تسديد	5.8	5.2	11	0.754	0.05	غير دال إحصائياً

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

حيث:

- إ.م.د. الأصول: إجمالي معدل دوران الأصول.
- م.د.أ. الثابتة: معدل دوران الأصول الثابتة.
- م.د. الزبائن: معدل دوران الزبائن.
- م.د. الموردين: معدل دوران الموردين.

من خلال الجدول رقم (11) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.346$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إجمالي معدل دوران الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

2-2-2-نسب معدل دوران الأصول الثابتة: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران الأصول الثابتة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران الأصول الثابتة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران الأصول الثابتة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (11) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.175$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران الأصول الثابتة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

2-2-3- نسب معدل دوران المخزونات: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران المخزونات بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران المخزونات بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران المخزونات بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (11) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.076$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران المخزونات بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

2-2-4- نسب معدل دوران الزبائن: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران الزبائن بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران الزبائن بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران الزبائن بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (11) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.602$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

إحصائية في نسب معدل دوران الزبائن بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

2-2-5-نسب معدل دوران الموردين: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران الموردين بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران الموردين بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران الموردين بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (11) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.465$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل دوران الموردين بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

2-2-6-نسب متوسط فترات تحصيل الزبائن: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب متوسط فترة تحصيل الزبائن بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب متوسط فترة تحصيل الزبائن بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب متوسط فترة تحصيل الزبائن بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (11) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.917$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب متوسط فترة تحصيل الزبائن بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

2-2-7-نسب متوسط فترة تسديد الموردين: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب متوسط فترة تسديد الموردين بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب متوسط تسديد الموردين بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب متوسط تسديد الموردين بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (11) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.754$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب متوسط تسديد الموردين بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

3- اختبار الفرضية الثالثة: نسب المردودية والإنتاجية

3-1-نسب المردودية

3-1-1-نسب معدل العائد التشغيلي على الأصول: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد التشغيلي على الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد التشغيلي على الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد التشغيلي على الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الجدول رقم (12): اختبار مان ويتي لاختبار الفروق في نسب المردودية.

النسب	المؤ العمومية	المؤ الخاصة	قيمة U	Sig	مستوى دلالة	اتخاذ القرار
						متوسط الرتب
العائد التشغيلي	6.40	4.60	8	0.346	0.05	غير دل إحصائياً
العائد على	5.30	5.70	11.5	0.834	0.05	غير دل إحصائياً

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (12) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.346$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد التشغيلي على الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

3-1-2-نسب معدل العائد على الأصول: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد على الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد على الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد على الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (12) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.346$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد على الأصول بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

3-1-3-نسب معدل العائد على حقوق الملكية: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد على حقوق الملكية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد على حقوق الملكية بين المؤسسات العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد على حقوق الملكية بين المؤسسات العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (12) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.834$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب معدل العائد على حقوق الملكية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

3-2-نسب الإنتاجية

3-2-1-نسب إنتاجية العمل: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إنتاجية العمل بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الاقتصادية الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفصل الثاني:.....الدراسة التطبيقية

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إنتاجية العمل بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إنتاجية العمل بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الجدول رقم (13): اختبار مان ويتي لاختبار الفروق في نسب إنتاجية العمل.

النسب	المؤ العمومية	المؤ الخاصة	قيمة U	Sig	مستوى دلالة	اتخاذ القرار
						متوسط الرتب
إنتاجية العمل	5.60	5.40	12	0.917	0.05	غير دل إحصائياً
إنتاجية رأس المال	5.30	5.70	11.5	0.834	0.05	غير دل إحصائياً

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (13) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.917$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إنتاجية العمل بين المؤسسات العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

3-2-2-نسب إنتاجية رأس المال: والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إنتاجية رأس المال بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والمؤسسات الخاصة. سيتم هذا الاختبار من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرض الصفري (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إنتاجية رأس المال بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

الفرض البديل (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إنتاجية رأس المال بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (13) يظهر بأن الدلالة المعنوية $\alpha=0.347$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعنوية $\alpha=0.05$ وبالتالي نقبل الفرض الصفري والذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسب إنتاجية رأس المال بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة ونرفض الفرض البديل.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

تعد هذه الدراسة محاولة لفهم الفروقات المالية بين المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة من خلال تحليل مجموعة من النسب المالية الأساسية. يتناول هذا المطلب مناقشة تفصيلية للنتائج التي تم التوصل إليها، مقارنتها بالأدبيات السابقة، وتفسير هذه النتائج في سياق نظري وعملي.

الفرع الأول: تلخيص النتائج الرئيسية للدراسة

سنقوم بتلخيص نتائج الدراسة في الجدول رقم (14).

الجدول رقم (14): تلخيص نتائج الدراسة

التحقق	النتيجة	النسب	الفرضية
الفرضية محققة جزئيا	تظهر نسب السيولة المالية أن المؤسسات الاقتصادية العمومية أحسن من المؤسسات الاقتصادية الخاصة.	السيولة	الفرضية الأولى
	تظهر نسب المديونية المالية أن المؤسسات الاقتصادية الخاصة أحسن من المؤسسات الاقتصادية العامة.	المديونية	
الفرضية محققة جزئيا	تظهر نسب الربحية المالية أن المؤسسات الاقتصادية العمومية أحسن من المؤسسات الاقتصادية الخاصة.	الربحية	الفرضية الثانية
	تظهر نسب النشاط أن المؤسسات الاقتصادية الخاصة أحسن من المؤسسات الاقتصادية العمومية.	النشاط	
الفرضية غير محققة	تظهر نسب المردودية المالية أن المؤسسات الاقتصادية العمومية أحسن من المؤسسات الاقتصادية الخاصة.	المردودية	الفرضية الثالثة
	تظهر نسب الإنتاجية أن المؤسسات الاقتصادية العمومية أحسن من المؤسسات الاقتصادية الخاصة.	الإنتاجية	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

لقد تبين من النتائج الرئيسية للدراسة والملخصة في الجدول رقم (16) أن الفروقات الدالة إحصائياً بين المؤسسات العمومية والخاصة ممثلة في النسب التالية:

- 1- السيولة العامة: كانت السيولة العامة أعلى في المؤسسات الاقتصادية العمومية (2,36) مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة (0,74).
 - 2- السيولة السريعة: كانت السيولة السريعة أعلى في المؤسسات الاقتصادية العمومية (1,58) مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة (0,35).
 - 3- السيولة الفورية: كانت السيولة الفورية أعلى في المؤسسات الاقتصادية العمومية (0,98) مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة (0,69).
 - 4- هامش الربح الإجمالي: كان هامش الربح الإجمالي أعلى في المؤسسات الاقتصادية العمومية (0,21) مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة (0,10).
 - 5- هامش الربح التشغيلي: كان هامش الربح التشغيلي أعلى في المؤسسات الاقتصادية العمومية (0,21) مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة (0,10).
 - 6- هامش الربح الصافي: كان هامش الربح الصافي أعلى في المؤسسات الاقتصادية العمومية (0,18) مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة (0,10).
- جميع الفروقات في النسب الأخرى غير دالة إحصائياً.

الفرع الثاني: مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة

سننظر في هذا الفرع إلى مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة

1- نسب السيولة

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة مزوزي جمال (2022) ودراسة شرياف وحيدة (2010)، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية العمومية غالباً ما تتمتع بمستويات أعلى من السيولة نتيجة لإدارتها الأكثر كفاءة ومرونتها في اتخاذ القرارات المالية. على سبيل المثال، أظهرت دراسة مزوزي جمال (2022) أن المؤسسات الاقتصادية العمومية تتمتع بقدرة أفضل على إدارة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، مما يساهم في الحفاظ على مستويات عالية من السيولة.

2- نسب المديونية

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة أحلام بلقاسم كحلولي (2021)، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الخاصة لها القدرة في الحصول على قروض جديدة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية.

3- نسب الربحية

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة مزوزي جمال (2022)، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية العمومية أحسن من المؤسسات الاقتصادية الخاصة.

4- نسب الإنتاجية

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة henry_ jean (2018)، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية العمومية غالباً ما تتمتع بكفاءة عالية مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الخاصة.

5- نسب المردودية

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة مزوزي جمال (2022)، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية العمومية أحسن من المؤسسات الاقتصادية الخاصة.

6- نسب النشاط

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة أحلام بلقاسم كعلولي (2021)، حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الخاصة أحسن من المؤسسات الاقتصادية العمومية.

خلاصة الفصل

خلال استكشافنا لحالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في قطاعات مختلفة في الجزائر، قمنا بتطبيق أدوات التحليل المالي على هذه المؤسسات الاقتصادية ثم تفرغها في برنامج SPSS ثم اختيارها بغرض تقييم أدائهما المالي خلال الفترة من 2017 إلى 2019، باستخدام القوائم المالية التي تحصلنا عليها خلال تلك الفترة. أظهرت النتائج المتحصل عليها أنه في أغلبية النسب المؤسسات العمومية أحسن أداءً من المؤسسات الخاصة، هذا يوضح أهمية طبيعة الملكية للمؤسسة كعامل يؤثر على أدائها المالي.

خاتمة

خاتمة

لقد تزايد الاهتمام بكفاءة وفعالية المؤسسات الاقتصادية ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية المسطرة والتي تم تأسيسها من أجلها، سواءً كانت هذه المؤسسات ذات ملكية عمومية أو خاصة أو مختلطة، الأمر الذي أدى إلى التركيز على اكتشاف نقاط الضعف وتقويتها، ونقاط القوة وتعزيزها كي تتمكن هذه المؤسسات من المنافسة في الأسواق الكبيرة، تأدية وظائفها وتحقيق أهدافها، كما تضمن لها الاستمرارية والتطور للوصول إلى أفضل مستوياتها في الأداء بمختلف أنواعه (مالي، إنتاجي...)

ولقد تم تناول موضوع "دراسة مقارنة بين المؤسسات العمومية والخاصة" كموضوع لدراستنا، لذا وجب التطرق لمختلف المفاهيم المرتبطة به وتعريفها.

تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للملكية، المؤسسة الاقتصادية والأداء المالي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين؛ تناول المبحث الأول عموميات حول طبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق من خلاله إلى الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية.

في حين أن الفصل الثاني تضمن الدراسة التطبيقية لعينة من المؤسسات العمومية والخاصة بالاعتماد على برنامج SPSS، حيث تضمنت دراسة مقارنة بين هذه المؤسسات وقد تم تقسيمه إلى مبحثين؛ المبحث الأول تناول الطريقة الدراسة، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق من خلاله إلى عرض و مناقشة النتائج.

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي أجريت لهذه العينة من المؤسسات العمومية والخاصة، تم التوصل إلى ضرورة قياس، تقييم ومقارنة الأداء المالي من أجل اكتشاف الفروقات المتواجدة في الأداء المالي بين هاتئ المؤسسات.

نتائج الدراسة

على ضوء ما تم عرضه خلال هذا البحث فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- نتائج نظرية

- توجد ثلاث نظريات خاصة بالملكية العمومية منها نظرية الوكالة، نظرية حقوق الملكية ونظرية الخيارات العمومية.
- الأداء المالي يعطي صورة عن وضعية المؤسسة الاقتصادية.

- يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل.
- يتم تقييم الأداء المالي عن طريق مجموعة من المؤشرات، منها الحديثة والتقليدية.
- يتأثر الأداء المالي بطبيعة المؤسسات الاقتصادية.

2- نتائج تطبيقية

- تظهر نسب السيولة المالية أن المؤسسات الاقتصادية العمومية أحسن من المؤسسات الاقتصادية الخاصة.
- تظهر نسب المديونية المالية أن المؤسسات الاقتصادية الخاصة أحسن من المؤسسات الاقتصادية العامة.
- تظهر نسب الربحية المالية أن المؤسسات الاقتصادية العمومية أحسن من المؤسسات الاقتصادية الخاصة.
- تظهر نسب النشاط أن المؤسسات الاقتصادية الخاصة أحسن من المؤسسات الاقتصادية العمومية.
- تظهر نسب المردودية المالية أن المؤسسات الاقتصادية العمومية أحسن من المؤسسات الاقتصادية الخاصة.
- تظهر نسب الإنتاجية أن المؤسسات الاقتصادية العمومية أحسن من المؤسسات الاقتصادية الخاصة.

توصيات الدراسة

في ضوء ما سبق، يمكن تقديم بعض التوصيات للباحثين الراغبين في دراسة المقارنة بين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة، ومن أهمها:

- اختيار عينة مناسبة من المؤسسات تمثل مختلف القطاعات الاقتصادية و أنواع الملكية.
- استخدام أدوات تحليلية إحصائية و مالية مناسبة لتحليل البيانات و قياس الفروقات بين المؤسسات الاقتصادية.
- مراعاة العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عند تحليل البيانات.

✚ آفاق الدراسة

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة و الخاصة.
- تقييم كفاءة استخدام الموارد في المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة.
- قياس الربحية و المخاطرة في المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. إبراهيم أنيس، "المعجم الوسيط"، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران، 1972.
2. ابن المنظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، "لسان العرب"، الطبعة الثالثة، المجلد 14، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414هـ.
3. أبو ماضي كامل أحمد، "بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم لأداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية"، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، غزة، فلسطين، 2018.
4. الحيايي وليد ناجي، "التحليل المالي"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، برونشوج، الدنمارك، 2007.
5. الخطيب محمد محمود، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2010.
6. الزبيري حمزة محمد، "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي"، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
7. عوض الله عبد المنعم وآخرون، "تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات وتطوير"، الطبعة الأولى، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 2001.
8. فهمي الشيخ مصطفى، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.
9. محمد أحمد عبد الله عبد القادر، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، "الإدارة المالية"، الطبعة الخامسة، مطابع السروات، السعودية، 2017.

ثانياً: الرسائل و الأطروحات الجامعية

1- أطروحات دكتوراه

1. أوصيف لخضر، "نحو تحسين جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة الجزائرية في ظل الممارسات والتطبيقات الدولية لحوكمة الشركات دراسة عينة لشركات مساهمة SPA"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2016/2017.

2. بوهالي محمد، "أثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية كمية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017.
3. تغليسية لمين، "مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة -دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة مراجعة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017.
4. حجاج مراد، "دراسة قدرة المؤشرات المالية على تفسير الكفاءة النسبية للأداء المالي لمؤسسات الاسمنت الجزائرية -دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر خلال الفترة (2011-2016) -"، أطروحة دكتوراه طور ثالث، تخصص دراسات مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2019/2018.
5. حفصي رشيد، "تقييم الأداء المالي، الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحليل إحصائي متعدد الأبعاد خلال الفترة 2008-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم التسيير، تخصص: مالية الأسواق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.
6. درحمون هلال، "المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية- دراسة مقارنة-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة- الجزائر3، الجزائر، 2005/2004.
7. سحنون خالد، "تأثير تكنولوجيا المعلومات على مردودية البنوك دراسة حالة مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الفرنسية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك ومالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.
8. شعشوع أحمد، "دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف خلال الفترة 2000-2019"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021/2020.

9. صيفي حسينة ، "قياس الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة EVA دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة 2008-2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية، تخصص: دراسات مالية واقتصادية، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2016.

10. طيبون حكيم، "رقابة الدولة على المؤسسات العمومية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، 2020/2019.

11. العايب عبد الرحمن، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.

12. محمدي نورة، "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، فرع علوم اقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018-2017.

13. ليديا فلاح: "استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالفشل المالي -دراسة حالة-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحات دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2021/2020.

14. منير عوادي، "استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013-2017)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019.

15. هلايلي إسلام، "دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية بمؤسسة التسيير السياحي- بسكرة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص محاسبة، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020 /2019.

1. رضوان حليلة قراقرع يوسف، "أثر تكلفة هيكل رأس المال على تكلفة نظرية الوكالة (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين)"، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 2020.
2. سعودي الزهير، "النظام القانوني لتسيير ورقابة المؤسسات العمومية الاقتصادية على ضوء الأمر 01-04"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة بن عكنون، الجزائر.
3. شايب الرأس عبد القادر، "المؤسسة العمومية ومبدأ المنافسة"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في القانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2017.
4. شريف وحيدة، "التحفيز وطبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للألبان الحديدية والشركة ذات المسؤولية المحدودة آل دوداح للخدمات العامة والتجارة-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010/2009.
5. عكوش محمد أمين، "أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع: محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011.
6. عماري سليم، "دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات -دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2012"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2015.
7. غلابي بوزيد، "مفهوم المؤسسة العمومية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون الإدارة العامة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010/2011.
8. قبطان شوقي، "دراسة العلاقة بين سياسات تسيير الموارد البشرية وأداء المؤسسات الصناعية دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، جوان 2006.

9. وهبي ليندة، "دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة NCA روية-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016/2015.

ثالثا: المجالات والمدخلات العلمية

1- المجالات العلمية

1. بغدادي إيمان ، "خضوع المؤسسة العمومية الاقتصادية لقانون المنافسة"، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 06، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2021.
2. بغدادي إيمان، "النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية بالجزائر"، العدد6، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
3. بكاري بالخير، دغوم عبد الرحمان ، "دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد1، المجلد8، جامعة الأغواط، الجزائر، جانفي 2017.
4. بن دقيش عفاف، "آليات تسيير مساهمات الدولة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
5. بوطيبة سامية ، "المؤسسة العمومية كأسلوب لتسيير المرفق العام في الجزائر"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، العدد02، المجلد12، جامعة الجزائر، الجزائر، 2023.
6. بوكفة حمزة ، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال -دراسة حالة مؤسسة محلية لصناعة المشروبات والعصائر"، مجلة الاقتصاد الصناعي خزارتك، العدد01، المجلد 12، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022.
7. بومصباح صافية، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) (ATM)"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد02، المجلد08، جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج، الجزائر، ديسمبر 2021.
8. دادن عبد الغني، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة المالية في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ورقلة، 2006.
9. ربحي فاطمة، زيني فريدة، "بطاقة الأداء المتوازن كألية لتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة ميدانية لمؤسسة صوفاكت (تكسالج) للأغطية النسيجية بتيسميسيلت"، مجلة المعيار نصف السنوية متعددة التخصصات، العدد 01، المجلد13، جامعة تيسميسيلت، الجزائر، جوان 2022.

10. زايدي خالد، "الشركة ذات المسؤولية المحدودة في القانون الجزائري"، مجلة النبراس للدراسات القانونية، العدد04، المجلد06، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2023.
11. زرقون محمد وآخرون، "دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة 2010-2015"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد2، المجلد3، جوان 2018، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
12. زوايمية رشيد، "المركز القانوني للمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02، المجلد13، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، 2022.
13. سويسي هواري، "دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة"، مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009.
14. طاهر أياد محمد وآخرون، "قياس وتحليل النجاح المالي وفق المؤشرات المالية الحديثة دراسة تطبيقية في سوق أبو ظبي المالي"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد38، جامعة السليمانية وجامعة بغداد، أوت 2019.
15. عبد المليك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001.

2- مداخلات علمية

1. بن نذير نصر الدين، شمالل أيوب، "مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول لوحة القيادة كأداء لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، المنعقد يوم 25-04-2017.

رابعاً: المطبوعات الجامعية

2. بلعادي عمار، "التحليل المالي"، مطبوعة في مقياس التحليل المالي مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018/2019.
3. بنية محمد، "محاضرات في التحليل المالي"، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر1، تخصص تسويق الخدمات وتسويق فندقية وسياحي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2019.

4. دربال سمية وبن خيرة سامي، "النظرية الرابعة: نظرية حقوق الملكية"، مطبوعة مقدمة لطلبة الماستر1، مقياس النظريات الاقتصادية للمنشأة، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2021/2020.
5. علي دحمان محمد، "نظرية الخيارات العمومية"، مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية سنة أولى ماستر، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2021/2020.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Barrère Christian, "Pour une théorie critique des droits de propriété", HAL open science, (n° 29), Université de Reims Champagne Ardenne.
2. –TIRCHI OURDIA, "La gestion des rémunérations, un outil de motivation au service de la performance au travail : cas de l'entreprise privée algérienne *cevital*", En vue de l'obtention du diplôme de Magister Ès-Sciences Economiques, Option Management des entreprises, Département des Sciences économiques, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des sciences Gestion, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, 2012.

المواقع الإلكترونية

<https://pages.stern.nyu.edu/~adamodar/pdfiles/valn2ed/ch19.pdf>.

الملاحق

الملحق رقم 01: اختبار Levin

Test of Homogeneity of Variance					
		Levene Statistic	df1	df2	Sig.
LiqGé	Based on Mean	.919	1	8	.366
	Based on Median	.898	1	8	.371
	Based on Median and with adjusted df	.898	1	7.663	.372
	Based on trimmed mean	.961	1	8	.356

الملحق رقم 02: اختبار مان ويتي

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
LiqGé	عمومية	5	7.60	38.00
	خاصة	5	3.40	17.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
liqRa	عمومية	5	7.80	39.00
	خاصة	5	3.20	16.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
liqINS	عمومية	5	8.00	40.00
	خاصة	5	3.00	15.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Solvabilité	عمومية	5	4.80	24.00
	خاصة	5	6.20	31.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
IndipaFinance	عمومية	5	7.00	35.00
	خاصة	5	4.00	20.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
margBrute	عمومية	5	7.50	37.50
	خاصة	5	3.50	17.50
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
MargBénéExp	عمومية	5	7.60	38.00
	خاصة	5	3.40	17.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
MargBénéNet	عمومية	5	7.90	39.50
	خاصة	5	3.10	15.50
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
TauRotaActifs	عمومية	5	4.60	23.00
	خاصة	5	6.40	32.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
TauRotaImmobil	عمومية	5	4.20	21.00
	خاصة	5	6.80	34.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
TauRotaStock	عمومية	5	3.80	19.00
	خاصة	5	7.20	36.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
TauRotaClients	عمومية	5	5.00	25.00
	خاصة	5	6.00	30.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
TauRotaFournis	عمومية	5	6.20	31.00
	خاصة	5	4.80	24.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
RetourOpéActive	عمومية	5	6.40	32.00
	خاصة	5	4.60	23.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
RetourdesActifs	عمومية	5	6.40	32.00
	خاصة	5	4.60	23.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
RetourcapitProp	عمومية	5	5.30	26.50
	خاصة	5	5.70	28.50
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Product Travail	عمومية	5	5.60	28.00
	خاصة	5	5.40	27.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
ProductCapital	عمومية	5	6.40	32.00
	خاصة	5	4.60	23.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Périodeclients	عمومية	5	5.60	28.00
	خاصة	5	5.40	27.00
	Total	10		

Ranks				
	الملكية	N	Mean Rank	Sum of Ranks
PériodeFournis	عمومية	5	5.80	29.00
	خاصة	5	5.20	26.00
	Total	10		

الملحق رقم 03: الاحصائيات الوصفية

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
LiqGé	عمومية	Mean	2.3660	.39433	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	1.2712	
			Upper Bound	3.4608	
		5% Trimmed Mean	2.3544		
		Median	2.3900		
		Variance	.777		
		Std. Deviation	.88175		
		Minimum	1.45		
		Maximum	3.49		
		Range	2.04		
		Interquartile Range	1.72		
		Skewness	.187	.913	
		Kurtosis	-2.086-	2.000	
	خاصة	Mean	.7418	.27017	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-.0083-	
			Upper Bound	1.4919	
		5% Trimmed Mean	.7310		
		Median	.6400		
		Variance	.365		
		Std. Deviation	.60412		
Minimum		.08			
Maximum		1.60			
Range		1.51			
Interquartile Range		1.13			
Skewness		.561	.913		
Kurtosis		-.827-	2.000		

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
liqRa	عمومية	Mean	1.5840	.27469	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.8213	
			Upper Bound	2.3467	
		5% Trimmed Mean	1.5989		
		Median	1.7400		
		Variance	.377		
		Std. Deviation	.61423		
		Minimum	.62		
		Maximum	2.28		
		Range	1.66		
		Interquartile Range	1.01		
		Skewness	-.977-	.913	
		Kurtosis	1.679	2.000	
		خاصة	Mean	.3500	.16679
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	-.1131-	
			Upper Bound	.8131	
	5% Trimmed Mean		.3337		
	Median		.1400		
	Variance		.139		
	Std. Deviation		.37295		
	Minimum		.07		
	Maximum		.92		
	Range		.85		
Interquartile Range	.66				
Skewness	1.134		.913		
Kurtosis	-.230-	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
liqINS	عمومية	Mean	.9880	.34365	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.0339	
			Upper Bound	1.9421	
		5% Trimmed Mean	.9672		
		Median	.7700		
		Variance	.590		
		Std. Deviation	.76842		
		Minimum	.21		
		Maximum	2.14		
		Range	1.93		
		Interquartile Range	1.40		
		Skewness	.882	.913	
		Kurtosis	-.070-	2.000	
	خاصة	Mean	.0698	.01494	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.0283	
			Upper Bound	.1113	
		5% Trimmed Mean	.0698		
		Median	.0730		
		Variance	.001		
		Std. Deviation	.03342		
		Minimum	.03		
		Maximum	.11		
		Range	.08		
Interquartile Range		.07			
Skewness		-.054-	.913		
Kurtosis	-2.059-	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
Solvabilité	عمومية	Mean	.7640	.35392	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-.2186-	
			Upper Bound	1.7466	
		5% Trimmed Mean	.7178		
		Median	.5000		
		Variance	.626		
		Std. Deviation	.79138		
		Minimum	.20		
		Maximum	2.16		
		Range	1.96		
		Interquartile Range	1.04		
		Skewness	2.077	.913	
		Kurtosis	4.494	2.000	
	خاصة	Mean	.6612	.15235	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.2382	
			Upper Bound	1.0842	
		5% Trimmed Mean	.6738		
		Median	.7300		
		Variance	.116		
		Std. Deviation	.34066		
		Minimum	.10		
		Maximum	1.00		
		Range	.90		
Interquartile Range		.53			
Skewness		-1.447-	.913		
Kurtosis	2.756	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
IndipaFinance	عمومية	Mean	2.3640	.89244	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-.1138-	
			Upper Bound	4.8418	
		5% Trimmed Mean	2.3289		
		Median	1.4300		
		Variance	3.982		
		Std. Deviation	1.99555		
		Minimum	.32		
		Maximum	5.04		
		Range	4.72		
		Interquartile Range	3.72		
		Skewness	.602	.913	
		Kurtosis	-1.951-	2.000	
		خاصة	Mean	1.1220	.70851
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	-.8451-	
			Upper Bound	3.0891	
	5% Trimmed Mean		1.0311		
	Median		.3800		
	Variance		2.510		
	Std. Deviation		1.58427		
	Minimum		.02		
	Maximum		3.86		
Range	3.84				
Interquartile Range	2.36				
Skewness	1.896	.913			
Kurtosis	3.624	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
indiceDette	عمومية	Mean	.3700	.05559	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.2157	
			Upper Bound	.5243	
		5% Trimmed Mean	.3706		
		Median	.3700		
		Variance	.015		
		Std. Deviation	.12430		
		Minimum	.19		
		Maximum	.54		
		Range	.35		
		Interquartile Range	.19		
		Skewness	-.198-	.913	
		Kurtosis	1.872	2.000	
		خاصة	Mean	.4320	.02518
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	.3621	
			Upper Bound	.5019	
	5% Trimmed Mean		.4317		
	Median		.4200		
	Variance		.003		
	Std. Deviation		.05630		
	Minimum		.37		
	Maximum		.50		
	Range		.13		
Interquartile Range	.11				
Skewness	.259		.913		
Kurtosis	-2.452-	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
margBrute	عمومية	Mean	.2180	.04271	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.0994	
			Upper Bound	.3366	
		5% Trimmed Mean	.2133		
		Median	.1900		
		Variance	.009		
		Std. Deviation	.09550		
		Minimum	.14		
		Maximum	.38		
		Range	.24		
		Interquartile Range	.15		
		Skewness	1.703	.913	
		Kurtosis	3.087	2.000	
		خاصة	Mean	.1018	.02370
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	.0360	
			Upper Bound	.1676	
	5% Trimmed Mean		.1014		
	Median		.0920		
	Variance		.003		
	Std. Deviation		.05300		
	Minimum		.04		
	Maximum		.17		
Range	.13				
Interquartile Range	.10				
Skewness	.263	.913			
Kurtosis	-1.692-	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
MargBénéExp	عمومية	Mean	.2140	.03723	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.1106	
			Upper Bound	.3174	
		5% Trimmed Mean	.2106		
		Median	.1900		
		Variance	.007		
		Std. Deviation	.08325		
		Minimum	.14		
		Maximum	.35		
		Range	.21		
		Interquartile Range	.14		
		Skewness	1.403	.913	
		Kurtosis	1.916	2.000	
		خاصة	Mean	.1032	.01851
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	.0518	
			Upper Bound	.1546	
	5% Trimmed Mean		.1019		
	Median		.0910		
	Variance		.002		
	Std. Deviation		.04140		
	Minimum		.06		
	Maximum		.17		
	Range		.11		
Interquartile Range	.07				
Skewness	1.233		.913		
Kurtosis	2.015	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
MargBénéNet	عمومية	Mean	.1860	.03172	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.0979	
			Upper Bound	.2741	
		5% Trimmed Mean	.1817		
		Median	.1500		
		Variance	.005		
		Std. Deviation	.07092		
		Minimum	.14		
		Maximum	.31		
		Range	.17		
		Interquartile Range	.10		
		Skewness	2.004	.913	
		Kurtosis	4.068	2.000	
		خاصة	Mean	.0774	.01789
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	.0277	
			Upper Bound	.1271	
	5% Trimmed Mean		.0763		
	Median		.0670		
	Variance		.002		
	Std. Deviation		.04000		
	Minimum		.03		
	Maximum		.14		
Range	.11				
Interquartile Range	.07				
Skewness	1.018		.913		
Kurtosis	1.314	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
TauRotaActifs	عمومية	Mean	.3640	.11792	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.0366	
			Upper Bound	.6914	
		5% Trimmed Mean	.3489		
		Median	.2200		
		Variance	.070		
		Std. Deviation	.26369		
		Minimum	.19		
		Maximum	.81		
		Range	.62		
		Interquartile Range	.41		
		Skewness	1.729	.913	
		Kurtosis	2.766	2.000	
		خاصة	Mean	.5700	.17231
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	.0916	
			Upper Bound	1.0484	
	5% Trimmed Mean		.5739		
	Median		.5800		
	Variance		.148		
	Std. Deviation		.38529		
	Minimum		.12		
	Maximum		.95		
	Range		.83		
Interquartile Range	.76				
Skewness	-.103		.913		
Kurtosis	-2.714	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
TauRotalmmobil	عمومية	Mean	.5860	.19610	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.0415	
			Upper Bound	1.1305	
		5% Trimmed Mean	.5633		
		Median	.3800		
		Variance	.192		
		Std. Deviation	.43850		
		Minimum	.26		
		Maximum	1.32		
		Range	1.06		
		Interquartile Range	.71		
		Skewness	1.638	.913	
		Kurtosis	2.454	2.000	
		خاصة	Mean	3.7680	1.91600
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	-1.5517-	
			Upper Bound	9.0877	
	5% Trimmed Mean		3.6922		
	Median		1.0900		
	Variance		18.355		
	Std. Deviation		4.28431		
	Minimum		.32		
	Maximum		8.58		
	Range		8.26		
Interquartile Range	8.02				
Skewness	.591		.913		
Kurtosis	-3.295-	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
TauRotaStock	عمومية	Mean	2.5060	1.88410	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-2.7251-	
			Upper Bound	7.7371	
		5% Trimmed Mean	2.2000		
		Median	.7200		
		Variance	17.749		
		Std. Deviation	4.21298		
		Minimum	.48		
		Maximum	10.04		
		Range	9.56		
		Interquartile Range	4.87		
		Skewness	2.232	.913	
		Kurtosis	4.987	2.000	
	خاصة	Mean	5.1660	3.37850	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-4.2142-	
			Upper Bound	14.5462	
		5% Trimmed Mean	4.6511		
		Median	1.7700		
		Variance	57.071		
		Std. Deviation	7.55456		
		Minimum	.98		
		Maximum	18.62		
		Range	17.64		
Interquartile Range		9.52			
Skewness		2.188	.913		
Kurtosis	4.820	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
TauRotaClients	عمومية	Mean	5.3960	1.75039	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.5361	
			Upper Bound	10.2559	
		5% Trimmed Mean	5.3111		
		Median	4.8800		
		Variance	15.319		
		Std. Deviation	3.91399		
		Minimum	1.03		
		Maximum	11.29		
		Range	10.26		
		Interquartile Range	6.96		
		Skewness	.771	.913	
		Kurtosis	.539	2.000	
		خاصة	Mean	15.3900	7.71509
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	-6.0305-	
			Upper Bound	36.8105	
	5% Trimmed Mean		14.9711		
	Median		5.6700		
	Variance		297.613		
	Std. Deviation		17.25146		
	Minimum		.14		
	Maximum		38.18		
	Range		38.04		
	Interquartile Range		32.09		
Skewness	.689		.913		
Kurtosis	-2.446-		2.000		

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
TauRotaFournis	عمومية	Mean	3.3560	.48552	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	2.0080	
			Upper Bound	4.7040	
		5% Trimmed Mean	3.3306		
		Median	3.0200		
		Variance	1.179		
		Std. Deviation	1.08565		
		Minimum	2.21		
		Maximum	4.96		
		Range	2.75		
		Interquartile Range	1.97		
		Skewness	.799	.913	
		Kurtosis	-.240-	2.000	
	خاصة	Mean	3.8280	1.95888	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-1.6107-	
			Upper Bound	9.2667	
		5% Trimmed Mean	3.6228		
		Median	1.7600		
		Variance	19.186		
		Std. Deviation	4.38019		
		Minimum	.21		
		Maximum	11.14		
		Range	10.93		
Interquartile Range		6.98			
Skewness		1.599	.913		
Kurtosis	2.451	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
RetourOpéActive	عمومية	Mean	.0730	.01947	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.0189	
			Upper Bound	.1271	
		5% Trimmed Mean	.0717		
		Median	.0450		
		Variance	.002		
		Std. Deviation	.04353		
		Minimum	.04		
		Maximum	.13		
		Range	.09		
		Interquartile Range	.08		
		Skewness	.717	.913	
		Kurtosis	-2.634-	2.000	
		خاصة	Mean	.0628	.02796
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	-.0148-	
			Upper Bound	.1404	
	5% Trimmed Mean		.0603		
	Median		.0340		
	Variance		.004		
	Std. Deviation		.06252		
	Minimum		.01		
	Maximum		.16		
	Range		.15		
Interquartile Range	.11				
Skewness	1.175		.913		
Kurtosis	.313	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
RetourdesActifs	عمومية	Mean	.0660	.02015	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.0101	
			Upper Bound	.1219	
		5% Trimmed Mean	.0650		
		Median	.0400		
		Variance	.002		
		Std. Deviation	.04506		
		Minimum	.03		
		Maximum	.12		
		Range	.09		
		Interquartile Range	.08		
		Skewness	.600	.913	
		Kurtosis	-3.126-	2.000	
		خاصة	Mean	.0472	.02251
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	-.0153-	
			Upper Bound	.1097	
	5% Trimmed Mean		.0446		
	Median		.0200		
	Variance		.003		
	Std. Deviation		.05033		
	Minimum		.01		
	Maximum		.13		
	Range		.12		
	Interquartile Range	.08			
Skewness	1.530	.913			
Kurtosis	1.850	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
RetourcapitProp	عمومية	Mean	.2660	.11856	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	-.0632	
			Upper Bound	.5952	
		5% Trimmed Mean	.2544		
		Median	.1400		
		Variance	.070		
		Std. Deviation	.26510		
		Minimum	.06		
		Maximum	.68		
		Range	.62		
		Interquartile Range	.47		
		Skewness	1.211	.913	
		Kurtosis	.370	2.000	
	خاصة	Mean	.2240	.07743	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.0090	
			Upper Bound	.4390	
		5% Trimmed Mean	.2167		
		Median	.1700		
		Variance	.030		
		Std. Deviation	.17315		
		Minimum	.07		
		Maximum	.51		
		Range	.44		
		Interquartile Range	.29		
Skewness	1.483	.913			
Kurtosis	2.262	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
ProductTravail	عمومية	Mean	2.2420	.46030	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.9640	
			Upper Bound	3.5200	
		5% Trimmed Mean	2.2767		
		Median	2.7900		
		Variance	1.059		
		Std. Deviation	1.02926		
		Minimum	.80		
		Maximum	3.06		
		Range	2.26		
		Interquartile Range	1.90		
		Skewness	-.822-	.913	
		Kurtosis	-1.790-	2.000	
		خاصة	Mean	1.9312	.83215
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	-.3792-	
			Upper Bound	4.2416	
	5% Trimmed Mean		1.9211		
	Median		2.2100		
	Variance		3.462		
	Std. Deviation		1.86074		
	Minimum		.00		
	Maximum		4.04		
	Range		4.04		
Interquartile Range	3.68				
Skewness	-.102-		.913		
Kurtosis	-2.736-	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
ProductCapital	عمومية	Mean	.3560	.11986	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	.0232	
			Upper Bound	.6888	
		5% Trimmed Mean	.3422		
		Median	.2500		
		Variance	.072		
		Std. Deviation	.26801		
		Minimum	.14		
		Maximum	.82		
		Range	.68		
		Interquartile Range	.38		
		Skewness	1.884	.913	
		Kurtosis	3.832	2.000	
		خاصة	Mean	.2650	.13802
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	-.1182-	
			Upper Bound	.6482	
	5% Trimmed Mean		.2509		
	Median		.1900		
	Variance		.095		
	Std. Deviation		.30862		
	Minimum		.01		
	Maximum		.78		
	Range		.77		
Interquartile Range	.50				
Skewness	1.559	.913			
Kurtosis	2.565	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
Périodeclients	عمومية	Mean	64.2660	15.76932	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	20.4833	
			Upper Bound	108.0487	
		5% Trimmed Mean	62.5628		
		Median	40.8100		
		Variance	1243.358		
		Std. Deviation	35.26128		
		Minimum	40.11		
		Maximum	119.08		
		Range	78.97		
		Interquartile Range	59.60		
		Skewness	1.225	.913	
		Kurtosis	.135	2.000	
		خاصة	Mean	68.8200	25.50585
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	-1.9956-	
			Upper Bound	139.6356	
	5% Trimmed Mean		68.1117		
	Median		72.7800		
	Variance		3252.741		
	Std. Deviation		57.03280		
	Minimum		9.95		
	Maximum		140.44		
	Range		130.49		
	Interquartile Range	111.40			
Skewness	.125	.913			
Kurtosis	-2.188-	2.000			

Descriptives					
	الملكية		Statistic	Std. Error	
PériodeFournis	عمومية	Mean	125.2820	16.30697	
		95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	80.0066	
			Upper Bound	170.5574	
		5% Trimmed Mean	125.3378		
		Median	135.4200		
		Variance	1329.586		
		Std. Deviation	36.46348		
		Minimum	80.68		
		Maximum	168.88		
		Range	88.20		
		Interquartile Range	69.44		
		Skewness	-.194-	.913	
		Kurtosis	-1.943-	2.000	
		خاصة	Mean	135.2980	45.55837
	95% Confidence Interval for Mean		Lower Bound	8.8077	
			Upper Bound	261.7883	
	5% Trimmed Mean		132.9806		
	Median		81.3900		
	Variance		10377.824		
	Std. Deviation		101.87160		
	Minimum		35.87		
	Maximum		276.44		
	Range		240.57		
	Interquartile Range	186.33			
Skewness	.722	.913			
Kurtosis	-1.697-	2.000			

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
126-II	قائمة المحتويات
126	قائمة الجداول
126	قائمة الأشكال
126	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
49-7	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي
42-8	المبحث الأول: عموميات حول طبيعة الملكية في المؤسسات الاقتصادية والأداء المالي
21-8	المطلب الأول: أساسيات حول طبيعة الملكية
43-21	المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي ومؤشرات تقييمه
49-43	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
45-43	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
48-45	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
87-51	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية
56-52	المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة
55-52	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة
56-55	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
86-57	المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
83-57	المطلب الأول: عرض النتائج
86-84	المطلب الثاني: مناقشة النتائج

..... فهرس المحتويات

91-89	الخاتمة
99-93	قائمة المراجع
124-101	الملاحق
127-126	فهرس المحتويات
128	ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض العلاقة بين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وطبيعتها، وتحديد الفروق في الأداء المالي بين المؤسسات العامة والخاصة. تمثلت الدراسة في مقارنة أداء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، إحداهما ذات طابع عام والأخرى ذات طابع خاص، خلال الفترة من 2017 إلى 2019 باستخدام أساليب إحصائية لتقييم الأداء. أظهرت نتائج الدراسة عند المقارنة بين أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية والخاصة بأنه يظهر ضعف في المؤسسة العمومية الاقتصادية في نسب النشاط والملاءة المالية بينما تبين نسب السيولة والإنتاجية بأنها أحسن كفاءة وفعالية في أداءها المالي من المؤسسات الخاصة.

الكلمات المفتاحية: ملكية عمومية، ملكية خاصة، مؤسسات اقتصادية، أداء مالي، تقييم الأداء المالي.

Abstract

This study aimed to review the relationship between the financial performance of economic corporations and their nature and to identify differences in financial performance between public and private corporations. The study involved comparing the performance of a group of economic corporations in Algeria, both public and private, during the period from 2017 to 2019 using statistical methods to evaluate performance. The results of the study showed that public economic corporations appear weak in their activity and solvency ratios, while their liquidity and productivity ratios indicate that they are more efficient and effective in their financial performance compared to private corporations.

Keywords: Public Ownership, Private Ownership, Economic Corporations, Financial Performance, Financial Performance Evaluation.